

## الفصل العاشر

التفاعل الرأسي والافقى بين جماعات الصفوة في الريف

في السياق المعاصر

اشكال التحالف والصراع

«مقدمة :

يستهدف هذا الفصل اختبار المجموعة الثانية من الفروض في السياق المعاصر للريف المصرى ، ومن خلال البيانات الامبيريقية المأخوذة من القرينتين اللتين اجريت عليهما الدراسة . والواقع أن دراسة التفاعلات الرأسية والافقية لجماعات الصفوة في الريف تثير مجموعة من التساؤلات ، بعضها يتصل بطبيعة الممارسة السياسية داخل قنوات التفاعل الرأسي الرسمية ، وبعضها يتصل بنوعية الموضوعات أو المسائل التي يدور حولها التفاعل ، وبعضها يتصل بتغيير أشكال التفاعل بتغيير المواقف ونوعية الموضوع الذى يدور حوله التفاعل ، وبعضها يتصل بالعلاقة بين مستويات التفاعل الرأسي والافقى وتأثير كل منهما في الآخر ، وبعضها يتصل بتأثير القرائن الثقافية على خلق أشكال من التفاعل قد تختلف عن أشكال التفاعل الرسمية ، وقد تتداخل مع تلك الاخيرة . وقد حتم علينا هذا أن نجمع بيانات عن طبيعة الممارسة السياسية داخل قنوات التفاعل الرسمية وما تظهره هذه الممارسة من أشكال التحالف أو الصراع على المستوى الرأسي والافقى ، وعن نوعية المسائل التي تطرح وتتخذ فيها قرارات أو لا تتخذ في ضوء المصالح المختلفة لجماعات الصفوة الأمر الذى يكشف بدوره عن أشكال أخرى من التفاعل ، وأن نتتبع بعض المسائل التي تطرح في الحياة اليومية وتحتاج الى تدخل من جانب الصفوة لكي تسير الحياة مسيرتها الطبيعية .

ولقد حاولت - لتحقيق اغراض التحليل - التمييز بين نوعين من الممارسة السياسية داخل القرية : النوع الأول هو الممارسة السياسية الرسمية ، والنوع الثانى هو الممارسة السياسية الشعبية (أو غير الرسمية) . تشير الممارسة السياسية الرسمية الى كل الانشطة والمواقف المرتبطة بتنظيم رسمى أو سلطة رسمية كالانتخابات والمواقف والقرارات داخل اللجان المنتخبة والانشطة المرتبطة بتنفيذ قرار قومى أو قرار للسلطات المحلية الرسمية أو بتنفيذ مشروع يحتاج الى موافقة الجهات الرسمية . أما الممارسة السياسية الشعبية فانها تضم كل أوجه النشاط والمواقف والقرارات المتصلة بتسيير الحياة اليومية داخل القرية ، كحل الخلافات الشخصية والمشكلات التى تنشأ بين أفراد أو مجموعات قرابية داخل القرية . فالحياة اليومية فى القرية تطرح بعض المشكلات والنزاعات (١) . التى تحتاج الى الحسم فى الحل لئى تسيير الحياة سيرها الطبيعى ( وبحيث يستمر النسق فى إعادة انتاج نفسه ) . وتفرض الثقافة أساليب وطرقا لحل هذه المشكلات والنزاعات تختلف باختلاف نوعية المشكلة أو النزاع ، ودرجة حساسية المشكلة أو النزاع ، ودرجة تهديد أى منهما لمسيرة النسق . وفى ضوء هذه التفرقة فان الممارسة الشعبية لا تشتق من الممارسة الرسمية ، وإنما تتصل بتراث المجتمع وثقافته . وليس فى ذهنى هنا افتراض فصل ثنائى بين بناء نظدى وآخر حديث ، فسوف يكشف لنا التحليل فى هذا الفصل عن أن علاقات التداخل بين هذين المستويين من الممارسة أقوى من أى فصل ثنائى . والافتراض المطروح هنا لا يذهب الى القول بأن الممارسة الرسمية تقتضى بالتدرج على الممارسة الشعبية ، بل على العكس من ذلك تماما يفترض أن الممارسة الرسمية تدعم أشكال الممارسة الشعبية وتعضدها ، وأن العلاقة بين

(١) المقصود بالمشكلة فى هذا السياق الخلافات الشخصية أو الجماعية التى تنشأ حول موضوعات الزواج والطلاق على سبيل المثال ، أما النزاع فالمقصود به تنازع طرفين أو أكثر حول « موضوع معين » كقطعة أرض أو ميراث على سبيل المثال أيضا .

المستويين تخلق نمطا خاصا من الممارسة داخل القرية قد لا توصف في الكثير من الأحيان بأنها ممارسة حديثة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى .

وفي ضوء هذه التفرقة ، والاهداف المحددة سلفا ، فاننا سوف نكشف عن أشكال التفاعل الرأسي والافقى من خلال مجموعة من البيانات تختلف فيما بينها وفقا لطبيعة الموضوع ، بحيث تتكامل في النهاية لتحقيق الاغراض المخططة بهذا الفصل . فسوف نقدم بيانات عن التنظيمين الرسميين اللذين شهدتهما الصفوة الحالية في الريف ، وأعلى الاتحاد الاشتراكي والمجالس المحلية ، وسوف تركز هذه البيانات على الممارسة الرسمية الخاصة بانتخاب أعضاء هذين التنظيمين من خلال تتبع سياق هذه الانتخابات في القريةين سواء من خلال المقابلات ( فيما يختص بالاتحاد الاشتراكي ) أو بالتابعة الواقعية ( كما حدث بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية ) ، كما سنقدم بيانات عن بعض المسائل التي طرحت في القريةين وكشفت بجلاء عن التفاعلات بين جماعات الصفوة ، كما سنقدم تحليلا لمضمون قرارات المجلسين اللذين تتبعهما القريةان ، بحيث تظهر لنا نوعية خاصة من نشاط الصفوة المسيطرة ودورها كحلقة وصل بين المستويات الدنيا والمستويات العليا من صناعة القرار السياسى . وبعد ذلك نقدم بيانات عن المشكلات والنزاعات التي تظهر في حياة القريةين وأساليب التعامل معها وحلها وذلك من خلال الملاحظة الميدانية وأقوال الاخباريين . هذا فضلا عن بعض الشواهد الميدانية التي تشير الى ارتباط مستوى الممارسة السياسية .

وبناء على ذلك ، فان هذا الفصل سوف يشتمل على العناصر التالية :

**اولا :** الممارسة الرسمية : قنوات التفاعل الرأسي .

**ثانيا :** الممارسة الرسمية : المسائل والقرارات .

**ثالثا :** الممارسة السياسية الشعبية : أساليب تسوية النزاعات .

**رابعا :** التداخل بين الممارسة الرسمية والممارسة الشعبية .

## أولا : الممارسة الرسمية : قنوات التفاعل الرأسي

سوف اهتم في هذه الفقرة بابرار طبيعة العلاقات الرأسية التي دخلت فيها الصفوة المعاصرة في القرية عن طريق مشاركتها في قنوات الممارسة الرسمية ، وما أدت اليه هذه العلاقات من صعود ( أو عدم صعود ) لبعض أعضاء الصفوة إلى المستويات العليا في النطاق السياسي ، فضلا عما فرضته هذه المشاركة من تفاعلات بين الصفوة القديمة والجديدة من ناحية وبين عناصر من نفس الصفوة من ناحية أخرى . وإذا كانت الصفوة المعاصرة في القرية تضم بين أعضائها الكثيرين من الذين شاركوا في الممارسة السياسية في فترة الستينات ، فمن الطبيعي أن يمتد نطاق التحليل إلى الحديث عن الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان القناة الرئيسية للوحدة تقريبا في هذه الفترة . على أن نأخذ المجالس المحلية على أنها أهم قنوات الصعود في فترة السبعينات (٢) . ولامتداد نطاق التحليل إلى الاتحاد الاشتراكي ميزة أخرى : فضلا عن أنه سيتيح لنا فرصة المقارنة بين فترة الستينات وفترة السبعينات ، فانه سيلقى الضوء أيضا على تغير طبيعة الدور الذي تقوم به الصفوة وفقا لطبيعة النسق السياسي القائم .

من النتائج التي يمكن الخروج بها من التحليل التاريخي لعلاقات التفاعل الرأسي أن هذا التفاعل لم يكن يتم بشكل تلقائي بل وجهته قوى معينة . وانحصرت هذه القوى في قوتين : قوة طبقة كبار الملاك ، وقوة الصفوة الارستقراطية العليا . واجتمعت هاتان القوتان - في فترة ما قبل ١٩٥٢ - لتحقيقا لكبار الملاك صعودا إلى أعلى للسيطرة على الأجهزة السياسية . وعمل هؤلاء بدورهم على عدم إتاحة الفرصة للفئات الأخرى

---

(٢) سوف أكتفي هنا بالاتحاد الاشتراكي والمجالس المحلية دون إشارة - إلا إذا تطلب الأمر ذلك - إلى مجلس الأمة ( مجلس الشعب ) أو الاحزاب . فمجلس الأمة ( الشعب ) لا يضم الا أفرادا قلائل من الريف بعضهم لا يمثل الفلاحين بحق ، كما أن التنظيمات الحزبية المعاصرة لم تدخل بدرجة عميقة إلى حياة القرية .

عن الطابقت الأخرى لتصعد على سلم القنوات السياسية الموجودة في هذا الوقت . غير أن التغييرات التي حدثت بعد عام ١٩٥٢ خلقت ضربا من عدم التوازن في بناء القوة القائم ، وأصبحت حركة القوة الهابطة من أعلى أكبر بكثير من قوة تلك النصاعة من أسفل . وقد صاحب هذا إعادة تنظيم للقنوات التي تتداول فيها القوة ، انتهت الى ظهور تنظيم حزبي واحد سمى في فترة الستينات بالاتحاد الاشتراكي العربي . ويبدو أن التنظيم الحزبي الواحد قد حقق للنظام الجديد وظيفتين :

**الاولى :** أنه خلق ضربا من الرقابة المركزية على الوحدات المحلية ، ومن ثم فقد عضد من قوة الحكومة المركزية .

**الثانية :** أنه ضم بين المستويات التنظيمية المختلفة فيه مؤيدى النظام والمدافعين عنه ، بصرف النظر عما اذا كان هذا الدفاع نابعا من موقف أيديولوجي واضح .

وفي ضوء ذلك ، فإن تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي لم يتح صعودا كبيرا الى أعلى لجماعات الصفوة في الريف ، ولكنه خلق اشكالا من التفاعلات بين هذه الجماعات وبين الصفوة الموجودة في المستوى الاعلى الملاصق للريف ، أعنى مستوى المركز ، كما أتاح الفرصة لمشاركة سياسية كشفت بدورها عن تفاعلات بين جماعات الصفوة على مستوى القرية وبين هذه الجماعات والصفوة في القرى المجاورة .

تكون الاتحاد الاشتراكي في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٦٥ من تنظيم يضم في قاعدته الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي : تنتخب منهم لجنة من عشرين عضوا تمثل الوحدات الجماهيرية ( القرية أو البلدان أو الأحياء في المدن الكبيرة ) والوحدات الحكومية ( المصالح أو الجامعات أو المصانع . . الخ ) . وتتكون المستويات الاعلى من ذلك من هيئات منتخبة وأخرى يتم تكوينها بالتمعيين . فعلى مستوى المركز هناك مؤتمر المركز الذي يتم انتخابه

من بين لجان العشرين ولجنة المركز ( المكتب التنفيذي ) التي يتم تكوينها بالتعيين . وعلى مستوى المحافظة هناك مؤتمر المحافظة الذي يتم انتخابه من المستوى الأدنى ( تشكل مؤتمرات المحافظات المؤتمر القومي العام ) ، ولجنة المحافظة التي تتكون بالتعيين . وفوق كل هذا يقف السكرتير العام للاتحاد الاشتراكي واللجنة التنفيذية العليا ( التي يتم تكوينها بالتعيين ) ، ثم رئيس الجمهورية . أما في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٦٨ فقد اتخذ تنظيم الاتحاد الاشتراكي طابعا مغايرا استهدف تحقيق مزيد من التعبئة السياسية المركزية . فلأصبح الانتخاب يتم فقط في لجان العشرين على مستوى الوحدات الأساسية ، على أن يتم تكوين المستويات العليا بالتعيين ( التي تضم المكاتب التنفيذية في المراكز والمحافظات والسكرتير العام واللجنة التنفيذية العليا ) (٢) . غير أنه عاد الى نظامه القديم مرة أخرى بعد ١٩٦٨ .

وبصرف النظر عن الصورة ، فإن التركيب التنظيمي للاتحاد الاشتراكي العربي كان يستهدف تحقيق مزيد من الرقابة المركزية والتعبئة المركزية ، وبالتالي تقوية علاقات السلطة والقوة الهابطة من أعلى . وحتى في وجود هيئات منتخبة ، فإن الهيئات المعينة كانت لها اليد العليا فوق هذه الهيئات . هذا فضلا عن أن الهيئات المنتخبة كانت تتوقف عند مستوى المحافظة ( والمؤتمر القومي العام ) دون أن يتوافد أي منها الى اللجنة التنفيذية العليا . وقد عرض ذلك علاقات هابطة للسلطة والقوة أدت الى الحد من صعود عناصر الصفوة في القرى الى مستويات عليا ، وإن كانت قد هيأت لهم فرصة الصعود الشكلي على الأقل من خلال الهيئات المنتخبة . وأغلب الظن أن الاتحاد الاشتراكي لم يستطع أن يحتوى الجماهير ويمثلهم ، كما أن الممارسة السياسية التي خلتها لم ترتبط به كتنظيم له أيديولوجية ويتطلب مستوى معيناً من الوعي ، بقدر ما ارتبطت بالاطار الاقتصادي الثقافي القائم في القرية . ويبدو أن

---

I. Harik, 1973, op. cit., pp. 90-97.

(٢)

هذا هو السبب في أن تصبح « الشللية » هي الأداة التنظيمية غير الرسمية التي تشكل اطار توافد الصفوة داخل التنظيم ولجانته المختلفة ، والتي تحكم علاقات التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة من ناحية وداخل كل منها على حدة من ناحية أخرى .

ولقد كشف تتبع الممارسة السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي في القريتين عن تأكيدات هذه الافتراضات . ويجدر بنا ، قبل أن نتخل في وصف هذه الممارسة في القريتين ، وما فرضته من علاقات تفاعل راسية وأنفية ، أن نلقى نظرة سريعة على الأسلوب الذي كان يتم به تكوين الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي في الريف . فمن شأن ذلك أن يوضح لنا أسلوب الصفوة في تكوين أساس لشرعيتها ، والعلاقة بينها وبين الجماهير .

لم تكن العضوية العمومية للاتحاد الاشتراكي تتم وفق أى تنظيم أو اختبار للصلاحيات . فقد كانت كل جماعة مهيمنة في القرية تأتي ببطاقات العضوية « وتكتب » معظم أفراد القرية البالغين ، خاصة المتعلمين والذين لهم حيازات حيث يضمون بذلك سداد رسم العضوية . وفي البداية كان رسم العضوية يحصل عن طريق السداد المباشر ، ولكن اتضح أن الناس لا يرغبون في الدفع ، فهم لا يعرفون ما هو الاتحاد الاشتراكي ولا يعرفون ما إذا كان سيعمل في صالحهم أو في غير صالحهم . وتم التغلب على هذه المشكلة في البداية بأسلوب النيابة عن العائلة أو الأقارب . فكل شخص « يتم » من عائلته ويدفع ، أو يدفع أولا ثم يقوم بعملية جمع الاشتراكات فيما بعد . ولكن بعد ذلك ، وبعد رفض البعض الدفع بدأ يتم خصم رسم عضوية الاتحاد الاشتراكي من الرصيد الفائض لكل مزارع في الجمعية التعاونية الزراعية ، ومن مرتبات الموظفين . وبهذا ضم الاتحاد الاشتراكي في عموم أعضائه أناسا لا يعرفون الى أى تنظيم بالضبط هم منضمون وما أهداف هذا التنظيم ووظائفه بصرف النظر عن معرفة اسمه . ويتضح هنا مدى استخدام الصفوة للجماهير : فالناس لا يدفعون الاشتراكات لأنهم لا يدركون

فائدة التنظيم ، والصفوة تنظم عملية جمع الاشتراكات بطرق شتى لأن دخولها الى دائرة التنظيم يتطلب وجود أعضاء عاملين . وحين بدأت الانتخابات لعضوية الاتحاد الاشتراكي ، بدأت تظهر الأسس التي يتم بناء عليها اختيار الافراد ، وبدأت الممارسة السياسية تظهر نوعية التفاعل الرأسي والافقي بين جماعات الصفوة . لنلقى نظرة اذن على الاتجاه الذي ظهرت فيه هذه الممارسة في القريتين موضع الاهتمام .

كشفت نتيج انتخابات الاتحاد الاشتراكي في القرية الاولى عن التفاصيل التالية : بدأت نفس المجموعة التي كانت تشكل لجنة الاتحاد القومي في التمهيد لعملية ترشيحات الاتحاد الاشتراكي . ولما كان الاتحاد القومي قد تشكل في القرية على أساس قرابي ، فقد حاول أعضاء لجنة الاتحاد القومي أن يقترحوا ترشيحات للاتحاد الاشتراكي على أساس قرابي بحيث يكون لكل مجموعة قرابية ٦ أفراد ( والفردان الأخيران للعزبة التابعة للقرية من الناحية الادارية ) . ولكن هذه المحاولة لم تكن توجهها سيطرة القرابة بقدر ما كان يوجهها دافع الصفوة بأن تختار من بين صفوفها الافراد « الذين لا يسببون لهم المشكلات » . ونجحت الصفوة المسيطرة في هذا في الدورة الاولى . ولكن في الدورة الثانية بدأت تنشط عناصر من الصفوة الجديدة كانت قد اكتسبت قدرا من الوعي بالنظام الجديد . وحاولت هذه العناصر أن تتصدى للترشيح للاتحاد الاشتراكي . وهنا بدأت عناصر الصفوة القديمة تشعر بالقلق لأن الأمور كانت تسير على ما يرام وهم « يسرون » الأمر دون صراع . لذلك فقد أصرت الجماعة المسيطرة على أن تطبيق مبدأ « التقسيم العائلي » الذي يتيح لها اختيار الافراد الذين ترغب فيهم ، والذين لا يسببون لهم المشاكل . غير أن الصفوة الجديدة حاولت أن تكسر مبدأ العائلية ، ولكنها لم تستطع . فلجأت لنفس الأسلوب وحاول كل فرد أن يقنع عائلته بأنه خير من يمثلها طالما أن الجماعة المسيطرة تقول له « روح سوى أمورك مع عائلتك وبعدين تعال نتفق » . ولا شك أنهم كانوا على يقين بأن عدم

تقل أى منهم الاقتصادى والاجتماعى سوف يجعل « تسوية اموره » مع عائلته مسالة بالغة الصعوبة . وفعلا قام ينجح أى منهم فى اقتناع مجمرعته القرابية بانه صالح لتمثيلها . وفى ضوء التنافس الشديد اقترح أحد الافراد ان « تضرب فرعة » بين كل فردين متنافسين من كل عائلة . وليس من قبيل الصدفة حقا الا تودى نتيجة الفرعة الى ادخال أى عضوية من الصفوة الجديدة الى صفوف لجان الاتحاد الاشتراكى .

ولم يكسر هذا الاجماع الذى تخلفه الصفوة القديمة ذاتها الا فى انتخابات عام ١٩٦٨ . ولم يكن السبب وراء كسر هذا الاجماع كامنا فى قوة الصفوة الجديدة ، بل فى الخلاف الذى بدأ ينشب داخل صفوف الصفوة القديمة نفسها . وهذا خير دليل على ان عملية « التقسيم العائلى » لا تشير الى سيطرة علاقات القرابة بقدر ما تشير الى ما وراء هذه العلاقات من مصالح . فقد دب خلاف شخصى بين عضوين من الصفوة القديمة المسيطرة . وحاول كل منهما - على ما ذكر احد أعضاء الصفوة فى مقابله - ان « يستخدم الانتخابات » عساية « يضرب بها الآخر » . فقد حاول كل طرف ان يستقطب ما يمكن استقطابه من مرشحي العائلات المختلفة حيث كان قد ترشح عدد كبير أما برغبتهم الشخصية أو بايعاز من الذين يخططون العملية . وكون كل منهما حزبا (٤) . وضم كل حزب أفرادا من جميع العائلات الى جانب أفراد من العزبة التابعة للقرية . ولقد استغل كل طرف الخلافات الداخلية فى العائلات ليكون « الشلة » التى يعتقد انها تقف على طول الخط ضد الشلة الأخرى ، حيث يتم اقتناع الشخص بانه خير من يمثل عائلته . وحاول كل طرف ان يستقطب بعض عناصر من الصفوة الجديدة التى كانت مرفوضة من قبل . وفعلا دخلت عناصر من الصفوة الجديدة فى الحزبين . ولم تكن هذه مناورة من الصفوة الجديدة ، بقدر ما كانت خضوعا واستسلاما الأمر

---

(٤) يستخدم تعبير حزب أو « كلة » فى القرية الاولى للتعبير عن الشلة السياسية .

الذى يلقى ظلالة على مستوى الوعي عند هذه الجماعة . وأسفرت الانتخابات عن فوز ٥ أعضاء من كل حزب ( كانت اللجنة الأساسية في هذه الدورة عشرة أعضاء ) ، ولأول مرة تدخل عناصر من الصفوة الجديدة الى الاتحاد الاشتراكي .

وفي الدورات التي تلت هذه الدورة كان الاتحاد الاشتراكي نفسه قد بدأ في الخمول مع التحول الذي طرأ على المجتمع ككل في بداية العقد الثامن . فاختفت الى حد ما المناورات الانتخابية ، ولم يعد يهم الصفوة كثيرا التخطيط لإدخال عناصر معينة ، الأمر الذي أتاح لأكثر من عضو من الصفوة الجديدة فرصة الانضمام ، وان كان هذا قد ارتبط بتحول موقف الصفوة الجديدة نفسها .

ولم تكن انتخابات الاتحاد الاشتراكي تتم بمعزل عن المستويات العليا من التنظيم خاصة مستوى المركز . فقد كان رئيس المكتب التنفيذي بالمركز ( وهو شخص معين وليس منتخبا ) على علم بما يتم في القرية من تخطيط للانتخابات . وكانت رسيلته الى ذلك بعض العناصر المولية له من القرية من المنخرطين في عملية الانتخابات . وليس مصادفة أن نجد أن هذه العناصر من العناصر القوية والمؤثرة والتي انتخبت في معظم دورات الاتحاد الاشتراكي . غير أنه لم يكن يتدخل بصفة شخصية في عملية الانتخاب للترشيح في القرية ، وان كنا لا نستبعد دوره الخفي في مناصرة طرف دون الآخر ، أو في عملية اقناع بعض الافراد بالتنازل عن حقهم في الترشيح . ولكن الدور الرئيسي الذي كان يلعبه رئيس المكتب التنفيذي كان يرتبط بعملية اختيار الأمين والأمين المساعد، واختيار الاربعة الذين يمثلون القرية في مؤتمر المركز ( خاصة وأن أعضاء مؤتمر المركز هم الذين ينتخبون أعضاء مؤتمر المحافظة - أعضاء المؤتمر القروي العام ) . وفي معظم الأحوال كان الاتفاق على منصب الأمين والأمين المساعد وأعضاء مؤتمر المركز يتم قبل إجراء الانتخابات وإثناء التمهيد لها ، خاصة عندما كان التحالف بين الصفوة القديمة على أشده . ولقد كان هذا الاتفاق ينكسر بعد عملية الانتخاب ، الأمر الذي دفع الصفوة المنتخبة الى محاولة تعضيده من جديد عن طريق جمع المنتخبين والتوفيق بين العناصر المتنافسة منهم . وكان عنصر المساومة يدخل كأحد وسائل التوفيق بين المتنافسين . وجوهر المساومة هنا أن اقناع العنصر المنشق

بأنهم سوف يعضدونه أو يعضدون من يعضده هو في الترشيح لمنصب آخر في الجمعية التعاونية أو المجلس المحلي أو أى شيء آخر يستجد . وقد كان رئيس المكتب التنفيذي يحضر بعض هذه الجلسات مناصرا للعنصر القوى ، غارضا بوجوده قوة وثقلا للتأثير على العنصر المنشق ( نلاحظ هنا أن مثل هذه الاتفاقات كانت تتم بشكل غير رسمى وبعيدا عن مبنى المكتب التنفيذي نفسه ) .

ولقد برز هذا الدور لرئيس المكتب التنفيذي في الدورة التي حدث فيها شقاق داخل صفوف الصفوة القديمة ، والتي أسفرت عن نجاح ٥ أفراد من كل « شلة » وكانت المناورة تدور بينهما حول استقطاب عضوين من الشباب والمرأة . وقد أخذت الجماعة التي نجحت في استقطاب هذين العضوين منصب الأمين والأمين المساعد ، فضلا عن عضوية مؤتمر المركز . ولا يعنى هذا أن رئيس المكتب التنفيذي كان يرتب وينظم في كل قرية ، وإنما على محاولة منه لتعزيد موقفه وموقف الجماعة التي يناصرها من أجل الوصول الى مؤتمر المحافظة . وقد كان هو نفسه طرفا في صراع آخر يدور على مستوى المركز لاختيار أعضاء مؤتمر المحافظة . وفي معظم دورات الاتحاد الاشتراكي كانت الصفوة التي تتصارع على مستوى المركز ( ومعظمها من القرى ) تنقسم الى قسمين أو أكثر يفوز أحدهم بمعظم المقاعد المطلوبة . وكان الفوز دائما لحظيف القسم الذي يوجد فيه أمين المكتب التنفيذي ، الذي كان يسعى لتحقيق قدر من الاتفاق بين العناصر القوية . ولا شك أن دوره في المراحل السابقة على انتخاب مؤتمر المحافظة كان يساعده في تحقيق هذا الاتفاق .

ولم تختلف القصة كثيرا في القرية الثانية من حيث نتائجها ، وإن كانت مختلفة من حيث الأسلوب . لسنا في مكان سابق أن أحد الفروق بين القريتين هو وجود تنظيم قرابى متوازن في القرية الاولى ، وآخر غير متوازن في القرية الثانية . ولقد انعكس عدم التوازن القرابى في القرية الثانية على تشكيل لجنة هيئة التحرير والاتحاد القومى . فقد تشكلت كلتاها من الصفوة المسيطرة عن طريق العائلة المسيطرة . وكان مهندس هذا التشكيل هو أغنى

أفراد القرية وأكثرهم تمتعا بالقوة . وعندما بدأ تشكيل الاتحاد الاشتراكي بدأت هذه « الهندسة الاجتماعية » تتجه نحو اختيار المرشحين الذين يمكن أن ينضموا تحت لواء هذه الجماعة المسيطرة . واتجه هذه الأسلوب وجهة مغايرة الى حد ما لما حدث في القرية الأولى . فقد حاولت الصفوة المسيطرة أن تجند العناصر الموالية لها بصرف النظر عن خلق توازن عائلي في القرية وبصرف النظر عن الوزن الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المختارين . وكانت العناصر التي وقع عليها الاختيار من عائلات مختلفة . ولقد كان السبب في اختيار بعض العناصر التي لا تتمتع بثقل اقتصادي سياسي هو ضرب العناصر البارزة من الصفوة الجديدة في هذا الوقت ، والتي أظهرت ميلا نحو الدخول في الاتحاد الاشتراكي . وازاء هذا الموقف لجأ أعضاء الصفوة الجديدة - وكانوا ثلاثة في هذا الوقت - الى الاعتماد على رصيدهم الشخصي دون أي رصيد آخر . وفي موقف عدم التوازن هذا استطاعت الجماعة المسيطرة واقتاعها أن تسيطر على لجنة الاتحاد الاشتراكي . ولم يدخل الا عضو واحد من الصفوة الجديدة . ورسب العضوان الآخرا ثلاث دورات متتالية . وقد كانت نفس العملية تتكرر في كل دورة : تجند العناصر القوية اقتباعها وتكون « جبهة » تضرب العناصر الأخرى ، مع حرص شديد على عدم احداث أي انقسام داخل هذه الجبهة يتيح للصفوة الجديدة استغلاله . وليس من قبيل الصدفة أن ينجح احد أعضاء الصفوة الجديدة ثلاث دورات متتالية: فقد كان مفضلا ومحبوبا من جانب العناصر المسيطرة من الصفوة القديمة . وليس من قبيل الصدفة أيضا أن يرسب هذا العضو في الدورة الرابعة ويفجح أحد الافراد الآخرين . فقد أدى نضوج الوعي عند العضو الاول الى أن يزداد الشقاق بينه وبين أعضاء الصفوة المسيطرة ، كما أدى التحول في موقف العضو الآخر الى مزيد من التقارب بينه وبين أعضاء الصفوة المسيطرة ، وان كان هو نفسه يقول أنهم لم يكونوا يرضون عنه الرضا الكامل ، وانهم كانوا يعتبرونه جسما غريبا داخل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي .

على أن هذه القرية تختلف عن القرية الأولى من زاوية أخرى فيما يختص بالمستوى الأعلى من التنظيم . فقد كانت الصفوة المسيطرة في هذه القرية على اتصال وثيق بأمين الاتحاد الاشتراكي على مستوى المركز . وكان هذا الأخير يتدخل تحذرا مباشرا في عملية الاختيار للترشيح وفي التأثير على الناس في عملية الانتخاب . ولقد كان هذا الشخص ذا ثقل اقتصادي وسياسي في المركز برمته . وما شك في أن هذا قد أكسبه تأثيرا سياسيا في قرى المركز ، الأمر الذي خلق بينه وبين جماعات الصفوة في القرى علاقات قائمة على المصلحة . فهو يدعم وجودهم ، وهم يساعدونه في عملية تصعيده الى مستويات عليا من التنظيم ، أو على الأقل يدعمون مكانته وقرته داخل التنظيم . ولقد أكسب هذا الارتباط الصفوة المسيطرة في القرية قوة على قوة بحيث ظل الأمين والأمين المساعد هما نفس الشخصين لفترة طويلة دون تغيير . كما أدى ذلك الى التقليل من حدة الصراع على المستوى الأعلى من مستوى القرية ، وإن كان قد أدى الى تعميق الصراع بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة داخل القرية .

أما بالنسبة للصعود الى مستويات عليا من التنظيم، فلم تؤد الانتخابات الى تصعيد أي من أفراد القرية من أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي الى مستويات أعلى من مستوى القرية . ولقد كانت القرية متشابهتين في هذا الصدد ، حيث كانت هناك مجموعة من العناصر القوية سواء من قرى أخرى أو من المركز التابعة له كل قرية تسيطر على مناصب عضوية المؤتمر القومي العام . فهناك بعض الأفراد الذين أخذوا هذه العضوية في كل دورات المؤتمر ، وتبادل بعض الآخرين العضوية في الدورات المتعاقبة .

ويمكن من خلال هذا الرصف لسير عملية انتخابات الاتحاد الاشتراكي في القرية أن نستخلص بعض النتائج :

١ - أن الممارسة السياسية الرسمية لم تنقل الكثيرين من أعضاء الصفوة

المحلية الى مستويات عليا ، بقدر ما تخلق بينهم أشكالاً من التفاعل  
تصاغ في صور محلية .

٣ - أن الصفوة المسيطرة هي التي هيمنت على تسيير عملية الانتخابات  
بالرغم من اختلاف الأساس الذي تنظم عليه هذه الهيمنة . فالتوازن  
العائلي في القرية الاولى لم يؤد الى دخول أعضاء من الصفوة الجديدة  
الى تنظيم الاتحاد الاشتراكي ، وهو نفس الأمر الذي أدت اليه ظروف  
عدم التوازن العائلي في القرية الثانية .

٣ - يترتب على ذلك القول بأن التوازن العائلي او عدم التوازن العائلي  
ليسا هما العاملين المؤثرين في صياغة الهيمنة ، بل نهما أداتان  
مختلفتان لاستمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية . فقد كسر التوازن  
العائلي في القرية الاولى عندما حدث شقاق بين صفوف الصفوة القديمة ،  
وبدت كل عائلة منقسمة على نفسها ( المصالح الاقتصادية السياسية  
أبقى وأعلى ) . أما في القرية الثانية فان عدم التوازن العائلي لم  
يدفع العائلة المسيطرة أن تختار من بين صفوفها فقط ، وإنما امتد  
هذا الاختيار الى عناصر من عائلات أخرى لها وزن اقتصادي ، و حتى  
عناصر تابعة ليس لها أي وزن اقتصادي أو سياسي .

٤ - أن الممارسة السياسية لا تنتظم من خلال جماعات سياسية منظمة ،  
وإنما تنتظم من خلال « الشلة » أو « الكلة » كما يقال لها في القرية  
الاولى . وتظهر « الشللية » عبر قنوات المصالح الاقتصادية والسياسية ،  
والعلاقات الشخصية الحميمة والعلاقات القرابية أو النبعية السياسية .  
وفي ضوء ذلك فان الانتخاب - كأحد أدوات الممارسة السياسية -  
لا يسير سيرته الطبيعية بل يتخذ طابعاً خاصاً يتسم بسمتين :

( أ ) الاتفاق العام بين جماعة الصفوة المسيطرة على من سيمثلهم  
طالما أن هناك اتفاقاً على المصالح .

« ب ) أن هذا الاتفاق بين الصفوة لا يعنى اتفاق الجماهير ، بل ان كل شىء يتم بمعزل عن للجماهير ، وما عليهم الا ان يقودوهم الى الانتخابات في يوم الانتخاب .

٥ - أن التفاعل بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة محكوم بظروف عدم التوازن الاقتصادى والسياسى فيما بينهما . وفي ضوء هذا فان فرصة الصفوة الجديدة للدخول الى دائرة التنظيم السياسى من خلال الانتخاب أصبحت ضعيفة .

٦ - أن دخول عضو من أعضاء الصفوة الجديدة الى صفوف التنظيم السياسى من خلال الانتخاب لا يتم بمعزل عن رضاء - ظاهر على الأقل - من جانب الصفوة القديمة . فقد وفد عضو الصفوة الجديدة فى القرية الاولى الى الاتحاد الاشتراكى من خلال الانقسام الذى نشب بين أعضاء الصفوة القديمة ، ووفد عضو الصفوة الجديدة فى القرية الثانية من خلال علاقته الطيبة مع العناصر القوية فى القرية .

٧ - وأخيرا فان الصفوة القديمة قد تنقسم على نفسها أثناء عملية الصراع على السلطة ، وعندما لا يحدث بينها اتفاق على قواعد اللعبة ، وتكشف الظروف فى القريتين عن وجود الانقسام والاتفاق . وجوهر الاتفاق هو التحالف الشخصى بين أعضاء « الشلة » وعدم اقبال أى منهم على كسر عصا الجماعة وما فيها من تدرج للمكانة والهيبة . ولقد حدث فى القرية الاولى أن انقسمت الجماعة المسيطرة عندما ظهر داخلها خلاف شخصى كان سببه - على ما يبدو - التمرد على تدرج المكانة والهيبة داخل هذه الجماعة . ولم يحدث فى القرية الثانية أن انقسمت الجماعة المسيطرة الا فى وقت متأخر ، وكان السبب فى ذلك أنه لم يوجد داخل الصفوة القديمة من يمكن ان يتحدى تدرج الهيبة والمكانة داخلها .

إذا كان العرض السابق قد قدم لنا صورة عامة لأهم قناة للممارسة

السياسية في العقد السابع من هذا القرن وما تفرضه هذه الممارسة من تفاعلات ومن امكانية الصعود الى أعلى بالنسبة للصفوة ، فان علينا الآن أن نتتبع هذه الممارسة عبر قناة أخرى فرضت نفسها في فترة العقد الثامن ، وهي المجلس المحلي . وسوف يتيح لنا هذا امكانية التعرف على التغييرات التي يمكن أن تكون قد طرأت على نوعية الممارسة وعلى أنماط التفاعل ، ودرجات الصعود عبر العلاقة الرأسية .

نتيح انتخابات المجلس المحلي فرصة أكثر للتفاعل الافتى بين جماعات الصفوة في قرى متعددة من ناحية ، وبين هذه الجماعات والصفوة على مستوى المدينة من ناحية أخرى . وذلك لأن أعضاء المجلس المحلي يتم اختيارهم من كل القرى الواقعة في دائرة المجلس ، وعن طريق كل الناخبين في هذه القرى . كما أن هؤلاء الناخبين أنفسهم هم الذين يختارون - في نفس الوقت - ممثلي مسترى المركز ومستوى المحانظة .

وبناء على ذلك ، فان عملية الاعداد للترشيح والتخطيط للانتخاب تتم بين مجموعة من القرى الواقعة في دائرة المركز ، وبين أولئك الذين يتصدون لشغل عضوية المجلس الشعبي للمركز والمحانظة . وتظهر هنا أشكال للتفاعل بين الصفوة في القرية ونظيرتها في القرى المجاورة التي تقع في دائرة مجلس محلي واحد ، وبينها وبين الصفوة التي تعارفا على مستوى المركز ( وبعضها يفتى الى القرى ) . ولقد كشف نتبع انتخابات المجلس المحلي في القرىتين موضوع الدراسة وفي القرى التي تنضم اليها في مجلس قروي واحد عن امكانية طرح الافتراض التالي : لا بد أن تتضمن العناصر القوية من المرشحين على مستوى المركز والمحانظة أن يتم انتخابهم في معظم القرى الواقعة في دائرة المركز ، ولهذا فانهم يتجهون نحو تكوين تحالف من القرى المختلفة . ويتم ذلك عن طريق اقوى العناصر في القرى بحيث تتمكن هذه العناصر القوية من ضرب العناصر الضعيفة التي تقف امامهم . وهذه العناصر القوية تضم

بعض من يسمونهم في القرى « محترفي الانتخابات » حيث كانوا أعضاء سابقين في الاتحاد الاشتراكي العربي . غير أن هذا « الاحتراف » لا يعمل بعيدا عن القوة الاقتصادية والسلطة النابعة من المركز الوظيفي أو القوة الاقتصادية نفسها . ولقد تضائل دور الصفوة الجديدة تضائلا كبيرا في هذه الانتخابات أمام قوة الشريحة الجديدة من « الأغنياء الجدد » الذين نجحوا نجاحا بالغا في التحالف مع « الأغنياء القدامى » بالقرية ، ووجدوا أن الإطار الثقافي الاقتصادي العام للمجتمع يفتح لهم الطريق نحو التأثير والنفوذ . وبالرغم من أن المجلس المحلي لم يتح لصفوة القرية في القرية صعودا كاملا إلى دائرة صناعة القرار السياسي على المستوى القومي ، فإن المجلس قد أتاح لهذه الصفوة قوة على المستوى المحلي ، خاصة على المستوى الأعلى من القرية حيث لا يستطيع رئيس المدينة أو المحافظ أن يتخذ قرارا بمعزل عن هذا التنظيم . ونستطيع أن نأخذ فكرة تفصيلية عن هذا إذا ما استعرضنا وصفا لسير عملية انتخابات المجلس المحلي في القرية (٥) .

بالنسبة للقرية الأولى : ترشح عدد من الأفراد لعضوية المجلس المحلي على مستوى القرية ، ولكن بدأت بعض العناصر القوية ممن يرغبون في الترشيح لعضوية المجلس الشعبي للمركز والمجلس الشعبي للمحافظة بالتنسيق بين المرشحين بحيث تنازل بعضهم وبقى أربعة أفراد فقط هم نصيب القرية . ولا شك أن ذلك قد تم بالتعاون مع الصفوة في القرية الأخرى التابعة للمجلس بحيث كان همهم جميعا هو « تسرية » المجلس على مستوى القرية بالتزكية . والمنطق وراء ذلك واضح . فهم يرغبون في تخطيط تحالفات أهم من مستوى

---

(٥) كما ذكرت في مكان سابق ، فقد قمت بتتبع ميداني لعملية الإعداد للترشيح والدعاية للانتخابات الخاصة بالمجلس المحلي في شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٩ ، وصاحبت المرشحين في جولاتهم بالقرى المحيطة بقرية البحث ، وحضرت الانتخابات في القرية الأولى . وثأبعت نتائج الانتخابات حتى انتخاب رئيس المجلس المحلي ووكيله .

القرية ، أعنى أنها تتصل بمستوى المركز والمحافظه . ولا شك في أن «تسوية» أمر المجلس على مستوى القرية سوف يجعل المرشحين لهذا المجلس ، والذين يضمنون نجاحهم بالتزكية ، يتفرغون لمساندة العناصر التى تتصدى للترشيح على مستوى أعلى .

وترشح من القرية اثنان لعضوية المجلس الشعبى للمركز ، وواحد لعضوية المجلس الشعبى للمحافظة . ويتمتع هذا الأخير بقوة اقتصادية ونفوذ سياسى ( عضو مجلس محافظة فى الدورة السابقة ) كبيرين . ولقد تم الالتقاء بينه وبين شخص آخر من قرية أخرى يعمل فى وظيفة مرموقة بوزارة الزراعة ويرشح نفسه لنفس المنصب ( يلاحظ هنا أن هذا الشخص هو رئيس المكتب التنفيذى أيام الاتحاد الاشتراكى )، وضم هذان العضوان بعض العناصر القوية الأخرى ، حيث بدأوا فى اعداد تحالف يجمع بين أطرافه أنهم جميعا من الحزب الوطنى . ولقد ظهر أنهم لا يستخدمون واجهة الحزب الوطنى عن قناعة سياسية بقدر ما يستخدمونها لتحقيق مزيد من القوة تمكنهم من ضرب العناصر الأخرى . والمنطق وراء ذلك « أنهم يعتبرون مرشحي الحكومة » . ويعطى هذا التعبير الأخير الاحساس بأنهم «مسندون»، وأنهم العناصر المرغوب فيها .

وتكرنت على مستوى المركز جبهة أقل قوة . وتضم هذه الجبهة عناصر من الصفوة القديمة أيضا ولكنها أقل قوة . ويظهر الانقسام هنا وكأنه انقسام بين القرى حيث تميل القرى التى تقع بجانب المدينة ( مغاغة ) وفى شرقها إلى التحالف ضد القرى التى تقع فى غربها أو ما يطلق عليها « الغروب » . واستقطبت هذه الجبهة المضادة بعض عناصر من الصفوة الجديدة ، ممن ينتمون للقرى ويحاولون التصدى لشغل مناصب هذين المستويين من المجلس الشعبى . وتجدر الإشارة إلى أن كل جبهة - أو « شلة » إذا شئنا تعبيراً أدق - من هاتين الجبهتين تخلق داخلها اتفاقا يلزم كل طرف بأن تكون.

أصوات قريته للجماعة كلها • وهن الغريب حقا أن نجد طرفين من قرية واحدة، بضرب كل منهما على نفسه العهود بأنه ضامن لأصوات قريته (٦) • ولكن لم يحدث هذا كثيرا ، فأفراد كل قرية يميلون نحو التجمع تحت جبهة واحدة • ويتم الاتفاق داخل كل جبهة عن طريق « حلف يمين المصحف » الذى يلزم كل شخص بأن يكون مخلصا للجماعة وأن يعطى أصوات قريته الى الجبهة المتحالف معها • وعندما يقوم شخص بالدعاية ، فإنه لا يتحدث باسمه فقط وإنما يتحدث باسم المجموعة أو « الشئلة » التى ينتمى إليها والتي تسمى عادة باسم أقوى عنصر فيها •

وبعد هذا بدأت كل جماعة فى الدعاية لنفسها • وتتم الدعاية على مستوى قروى ، بمعنى أن العناصر القوية على مستوى مجموعة قرى المجلس المحلى هى التى تتولى الدعاية ، وإن كان يصاحبهم البعض من قرى أخرى أو من المركز فى أوقات معينة • والدعاية هنا لا تمثل التقاء بالجمهير واقناعهم، وإنما تتفق والثقافة العامة لدى الصفوة – والجمهير فى بعضها – والتي تؤكد – ضمن ما تؤكد – على أن هناك « ناس أصحاب بلاد » هم الذين يتحدثون باسمها • فعند مصابتي لجماعة من هذه القرية ( القرية الاولى ) أثناء دعابتهم فى القرى المحيطة ، وجدتهم لا يتصلون مطلقا بالناس ، وإنما يدخلون كل قرية وفى نيتهم مقابلة شخص أو شخصين أو ثلاثة هم – فى اعتقادهم – مفتاح القرية • وهم عندما يتحدثون مع هؤلاء فى القرى فإنهم يفهمونهم عن الكتلة التى ينضمون إليها ، ولكنهم مع ذلك يؤكدون على ضرورة انتخابهم بصفاتهم الشخصية بصرف النظر عن الكتلة •

ولكن الحال لم يسر على نحو هادى، دون صراعات ، فقد أراد بعض عناصر من الصفوة الجديدة فى القرية – ممن لا يزالون يحتفظون ببعض مواقفهم،

---

(٦) يرتبط هذا بمشاعر الصفوة بأنها ممثلة للناس دون وجود أى دليل على شرعية هذا التمثيل .

السابقة - مرشحا آخر يتصدى لعضوية مجلس المحافظة . وهم يرتبطون بهذا المرشح بعلاقة صداقة من ناحية ويرون فيه ممثلا حقيقيا لهم من ناحية أخرى . وهذا المرشح لا ينتمى الى التحالف الذى يدخل فيه المرشحون من القرية . وقدم هذا المرشح الى القرية عدة مرات ، وبدأت العناصر الموالية له من القرية فى اصطحابه الى القرى المجاورة فى نمط للدعاية يشبه النمط الذى تحدثت عنه منذ قليل ، مع اختلاف نوعية الافراد الذين يتوجهون اليهم داخل كل قرية (٧) . فهم يذهبون الى المتعلمين ممن يعرغونهم دون التوجه الى العمد والمشايخ ، وان كانوا يتوجهون الى هؤلاء الآخرين عندما يكونون على معرفة بهم .

ولكن هذا السلوك بدأ يغضب الجماعة الأخرى ، حيث اعتقدوا انه مرجح لكسر تحالفهم مع الآخرين من القرى الأخرى وعلى مستوى المركز ، وأنه سوف يؤدي الى « حرقهم » فى القرى الأخرى لو عرفت الاطراف الأخرى فى التحالف أن أفرادا من القرية يناصرون مرشحا آخر . ولكن انصار المرشح المنافس لم يشاءوا الدخول فى صراع ، فحاولوا اقناع مرشحي القرية بأن مناصرتهم لهذا الشخص لا تعنى التخلي عن مناصرتهم لأبناء القرية من المرشحين . ولكنهم لم يفتنعوا . وبدأت كل جماعة تعد القوائم التى سوف يوزعونها على الناخبين . الجماعة الأولى تكتب قوائم يوجد بها الاشخاص الذين يضمهم التحالف ، والجماعة الأخرى تكتب قوائم تضمنها افراد التحالف مع شطب احدهم بشكل دررى ليوضح محله اسم الشخص الذى يناصرونه . وبدأت كل جماعة فى توزيع القوائم على الناخبين عشية يوم الانتخاب . وإذا عثر الشخص الذى يوزع القوائم على ورقة مخالفة لما تبغى جماعته فانه يمزقها ويعطى للناخب قائمة غيرها . واستمر الأمر على هذا النحو حتى انتهى الانتخاب المباشر الذى أسفر عن رسوب العضو الذى تناصره عناصر

---

(٧) اصطاحت هؤلاء أيضا فى جولة فى بعض القرى .

من الصفوة الجديدة ونجاح معظم أعضاء التحالف المسيطر في نطاق المركز  
كله .

وفي عملية انتخاب رئيس المجلس المحلى على مستوى القرى لم يحدث  
أى تنافس . فقد كانت المسألة مرتبة سلفا ومنذ ان تمت تسوية المجلس  
المحلى على مستوى القرية بالتركية . ففي اثناء هذه التسوية تم الاتفاق  
بين الاشخاص الذين رتبوا هذا الامر على من سيكون رئيس المجلس ومن  
سيكون وكيله .

وكانت القصة في القرية الثانية مختلفة عن نظيرتها في القرية الاولى  
من حيث الشكل متسقة معها من حيث المضمون والنتائج . فقد ترشح من  
القرية خمسة أعضاء لعضوية المجلس المحلى على مستوى القرى . ولم يرشح  
أحد نفسه لعضوية مجلس المركز أو مجلس المحافظة . ربما يكون ذلك بسبب  
وجود أعضاء أكثر قوة من قرى أخرى . ومن هؤلاء شخص من قرية مجاورة  
يعمل ناظرا لمدرسة هذه القرية ، وهو يتمتع داخل هذه القرية بنفس القوة  
التي يتمتع بها في قريته وله فيها العديد من الاصدقاء . وهو يخرط في  
مشكلاتها - خاصة المشكلات الشخصية - انخراطا كبيرا . ولقد رشح  
هذا الشخص نفسه لعضوية المجلس على مستوى المركز . وربما يكون في  
ترشيحه لهذا المنصب اثر في عدم اقبال أى من أفراد هذه القرية على  
الترشيح لمناصب أعلى من مستوى القرية ، وان كان هذا التفسير غير مؤكد  
على أى حال . ولم تتم تسوية الانتخابات بالتركية على مستوى القرية كما  
حدث في المجلس الذى تقع في دائرته القرية الاولى . وفي هذه الظروف بدأ  
كل عضو في كسب ود الأعضاء الآخرين في القرى المجاورة ، معينا التحيز ضد  
منافسيه من قريته أو من قرى أخرى . غير أن هذه المنافسة المفتوحة لم  
تستمر كثيرا . فقد تحركت العناصر في القرى والمركز ممن يرشحون أنفسهم  
لعضوية المجلس على مستوى المركز والمحافظة ، وبدأوا في تكوين جبهة  
قرية - أيضا تحت واجهة الحزب الوطنى - كان دعامتها في نطاق المجلس

الذى تقع فيه هذه القرية الشخص الذى يرشح نفسه للمجلس المحلى بالمركز  
ويعمل فى هذه القرية . وضم التحالف الاعضاء الأتوياء سواء على مستوى  
المركز والمحافظة أو على مستوى القرى . وبدأ هؤلاء فى تكثيف دعايتهم فى  
القرى . ولقد صاحبت بعضهم فى جولة دعائية . ولم يختلف أسلوبهم عن  
أسلوب الجماعة الأخرى فى القرية الأولى . فهم يتجهون الى كبار السن  
والعمد والمشايخ والافراد ذوى المكانة دون الجماهير . وهم يسيرون فى كل  
قرية فى جماعة واحدة فى أبهى ثيابهم ، بعد أن يكونوا قد قدموا الى القرية  
فى « سيارات » خاصة أو مستأجرة . ويشاركونهم فى عملية الدعاية أفراد ذور  
ثقل سياسى واقتصادي ولكنهم لا يرشحون أنفسهم . وفى بعض الأحيان  
لا يدخل كل الافراد الذين يقومون بالدعاية الى المنزل المتوجهين اليه . بل  
يدخل فقط الافراد الذين على صلة وثيقة به . وفى أحيان أخرى يقابلهم  
الشخص أمام باب منزله ويتحدثون معه دون الدخول . وعندما لا يجدون  
الشخص الذى يقصدونه فانهم يتركون له خبرا بأنهم قدموا من أجله ، وأنهم  
سوف يأتون له مرة أخرى .

وسلك الافراد فى خارج التحالف مسلكين : بعضهم اعتمد على جهوده  
الذاتية فى كسب ود اولى القوة فى القرى ، وبعضهم الآخر انتظم فى تحالف  
مضاد أقل قوة من التحالف السابق . وسلك هؤلاء مسلكا مغايرا فى الدعاية .  
فقد بداوا يستقطبون الشباب ، وكانوا يعقدون معهم لقاءات فى النوادي  
يحاولون فيها اقناعهم بأنهم أولى من غيرهم وأفضل . ولقد دفع هذا أعضاء  
التحالف القوى الى سلوك نفس المسلك ، وطفقوا هم أيضا يرتبون لقاءات  
مع الشباب . وكان الشباب يسألونهم أسئلة مثل : ما هى برامجكم ؟ وماذا  
نتم فاعلون بعد الفوز ؟ ولماذا ينسى المرشح الناس بعد أن يأخذ المنصب ؟  
وماهى وظيفة المحليات وامكانياتها (٨) ؟ ولم يرتج المرشحون فى التحالف

---

(٨) حاولت التعرف على نوعية هؤلاء الشباب ومن امكانية تمثيلهم للصفوة  
الجديدة ، فأتضح أنهم مجرد طلبة ينتمون لكل شرائح المجتمع وليس  
لهم أى ثقل سياسى . وهم مدفوعون الى ذلك بتوجيه من عناصر  
الصفوة الجديدة .

التقوى الى هؤلاء الشباب ، ووصفهم أحدهم بعد اللقاء بأنهم « شباب طائش » ،  
وآخر بأنهم « يريدون أحداث بلبلة » ، ولكن بعض المرشحين كانوا يدركون  
أهمية استقطاب هؤلاء الشباب والالتقاء معهم وذلك لاعتقادهم أن الناخبين  
يمكن أن يتأثروا بهم لأنهم متعلمون .

واستمر الأمر هكذا الى يوم الانتخاب الذى كان يتم من خلال قوائم  
توزع على الناخبين . وأسفر الانتخاب عن نجاح معظم المرشحين من الكتلة  
القوية . ونجح من القرية موضع الاهتمام ثلاثة أعضاء انضم اليهم عضو  
آخر بعد أن استقال أحد الناجحين من قرية أخرى . غير أن المعركة لم تنته  
عند هذا الحد ، فقد بدأت معركة أخرى للفوز بمنصب رئيس المجلس ومنصب  
وكيل المجلس . وانقسم الناجحون الى فريقين . ولا يتميز فريق عن الآخر  
تميزا ايديولوجيا او طبقياً فكلاهما ينتمى الى الصفوة القديمة . والسبب فى  
الانقسام هو تنافس اثنين من الاعضاء الاقوياء من قريتين مجاورتين ،  
أحدهما ابن عمدة سابق يعمل بالوحدة المحلية ، والآخر موظف بمجلس المدينة  
( وزوجته هى ممثلة المرأة فى المجلس ) . وتحالف كل منهما مع شخص قوى  
لكى يياخذ منصب الوكيل . وبدأ كل منهما فى تكوين فريق من الأنصار  
مع تأكيد الاجماع - من خلال حطف « يمين المصحف » - داخل كل فريق  
على الولاء التام للفريق وانتخاب الرئيس والوكيل الذى يتفقون عليه . وتمت  
الانتخابات فى أول جلسة من جلسات المجلس . وحظيت إحدى المجموعتين  
بمنصب الرئيس ، والأخرى بمنصب الوكيل ( حيث أعطى له أحد أعضاء  
الفريق الآخر صوته لعلاقة حميمة تربطهما ) . وترتب على الانتخاب أن تقدم  
المرشح الراسب للرئاسة باستقالته شاهرا اعتراضه وتمرده على المجلس .

ويمكن أن نستنتج من هذا العرض لسياق عملية الانتخاب فى المجلس  
المحلى بعض النتائج التى تلقى الضوء - بجانب تلك التى استنتجت من  
الاتحاد الاشتراكي - على ما تثيره قنوات التفاعل الراسي من علاقات رأسيّة  
وأفقية :

١ - ان قرصة الصعود الى أعلى على سبم القنوات الرسمية لصنع القرار السياسى - كما تتمثل هنا فى المجلس المحلى - لا تتاح الا للعناصر القوية التى تمتلك تأثيرا - يرتبط بالقوة الاقتصادية والسلطة - ليس فقط فى القرى التى ينتمون اليها ، وانما أيضا فى القرى الأخرى وفى النطاق الاعلى من القرية . وقد تحقق هذا بالنسبة لثلاثة من القرية الاولى ، ولم يصعد أحد من القرية الثانية لانهم تركوا الفرصة لأحد أعضاء الصفوة فى قرية أخرى ممن لهم سلطة ونفوذ فى هذه القرية .

٢ - أنه عندما تتلح الفرصة لتفاعلات بين الصفوة فى القرى المختلفة وفى المستوى الاعلى ( مستوى المركز ) فان العناصر الضعيفة من الصفوة القديمة لا تجد مكانا لها فى التحالفات القائمة التى تتم هندستها وفق معايير لا تنطبق عليهم ( أعنى القوة الاقتصادية والنفوذ والسلطة والتسليم التام بمراتب الهيمنة والمكانة داخل الصفوة نفسها ) . كما تخرج الصفوة الجديدة من اللعبة تماما وتصبح محاولتها فى الوصول الى القوة ضعيفة بل ومستحيلة .

٣ - تمارس عناصر من الصفوة فى بعض القرى هيمنة على عناصر من الصفوة فى قرى أخرى . ويرتبط ذلك بالوضع الديموجرافى والاقتصادى فى القرى وبالعلاقات الشخصية التى تربط الصفوة هنا وهناك . ولكن ذلك لا ينفى الحقيقة التى مؤداها أنه عندما تتاح فرصة التعامل بين صفوفات القرى ، فان كل صفوة فى كل قرية تحاول ان تكسب لفريقها اكبر قدر من المنفعة .

٤ - ان الصفوة القديمة عموما تتصرف وكأنها ممثلة للقرى بصرف النظر عن أى تفويض رسمى أو شعبى . ويتضح ذلك فى شيئين : التحالف مع عناصر أخرى من خارج القرية وضرب الوعد بضمآن كل أصوات القرية ، هذا فضلا عن عدم الاهتمام بالناخبين أثناء عملية الدعاية .

• أن الصفوة القديمة قد تنقسم على نفسها بسبب الصراع على السلطة - ويحدث هذا عندما يوجد طرفان يضع كل منهما رأسه برأس الآخر ولا يتصور امكانية تفوق الآخر في المكانة أو الهيبة أو أى شيء .

ويكشف العرض السابق عن أن أنماط التفاعل التي ظهرت في فترة السبعينات لا تختلف كثيرا عن تلك التي ظهرت في فترة الستينات . حقيقة أن التنظيمين مختلفان ، وأن الاطار العام الذى وجد فيه كل منهما مختلف ، ولكن الصفوة التي تود أن تهيمن هنا هي نفس الصفوة التي هيمنت هناك ، أو امتداداتها الحديثة . ويترتب على ذلك ألا يتغير كثيرا الاسلوب الذى تفد به الصفوة الى قلب الممارسة الرسمية ، فضلا عن التكتيكات التي تستخدمها أثناء هذه الممارسة .

ولكن الشيء الذى يمكن أن نجد فيه اختلافا هو درجة الصعود والتأثير فيما يختص بالصفوة القديمة والصفوة الجديدة . فقد أدى تنظيم فترة الستينات الى « صعود صورى » لعناصر من كلتا الصفوتين مع عدم التوازن في العدد بطبيعة الحال . والمقصود بالصعود الصورى هنا أنه صعود بدون تأثير على صناعة القرار . أما فترة السبعينات فقد هيأت فرصة للنشاط السياسي للعناصر البرجوازية التي كانت قد دخلت الى دائرة الظل بعد عام ١٩٥٢ ، كما خلقت ظروف الفترة نفسها عناصر برجوازية جديدة . وتعمل هاتان الجماعتان مع جماعة أخرى تتكون من العناصر التي كان لها الهيمنة على تنظيم الاتحاد الاشتراكي . وفي ضوء قوة هذه الفئات ، وفي ضوء الظروف المواتية فانها استطاعت بالفعل أن تحقق صعودا مكنها - على الأقل - من توجيه عملية صنع القرار السياسي حتى مستوى المحافظة . فقد لاحظنا أن هناك صعودا من القرية الاولى الى مجلس المحافظة ، وإذا كان أحد لم يصعد من القرية الثانية ، فقد لاحظت أثناء متابعة الانتخابات أن معظم المرشحين الذين سعدوا الى مستوى مجلس المحافظة كانوا من القرى . وإذا لم يستطع هؤلاء أن يصلوا من خلال المجلس المحلى الا الى

مستوى المحافظة ، فان هذا المستوى قد اتاح لهم فرصة لمناقشة ومتابعة القرارات التى تصدر عند هذا المستوى . وفى ضوء الاستقلال الذى تتمتع به المحافظات فى اطار الظروف التى تهيأت فى فترة السبعينات ، فمن المتوقع أن تحقق هذه الفئات تأثيرا تحقق من خلاله مصالحها وأهدافها عند هذا المستوى من صناعة القرار .

غير أن ذلك لا يجب أن يغرينا بالاعتقاد بأن الصفوة - فى تركيبها الجديد - لم تصل الى موقع مؤثر فى نطاق صناعة القرار على مستوى قومى . فقد نجحت هذه الصفوة على ما يبدو فى توصيل الموصوعات التى ترتبط بمصالحها الى الدائرة القومية لاصدار القرار السياسى ، وذلك من خلال مجلس الشعب . حقيقة أن مقاعد مجلس الشعب الخاصة بالفلاحين - والتى بلغت ٧١ مقعدا فى دورة مجلس الشعب التى بدأت عام ١٩٧١ ، و ٥٩ مقعدا فى دورته التى بدأت فى أواخر عام ١٩٧٦ (٩) - تمثل نسبة ضئيلة فى مقابل الفئات الأخرى ( بلغت نسبتهم فى الدوريتين السابقتين على التوالي ٢٠ ٪ ، و ١٧٢ ٪ ) . ولكنهم استطاعوا - ربما بمساعدة عناصر من الفئات الأخرى ذات انتماء فلاحى - أن يوصلوا الموضوعات الخاصة برفع أسعار الحاصلات الزراعية ومراجعة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الى دائرة المناقشات فى مجلس الشعب . واحدى النتائج التى توصلت اليها الدراسة التى أخذت منها الارقام السابقة تقرر أن العينة التى أجريت عليها الدراسة من أعضاء مجلس الشعب فى الدورة التى استمرت من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٦ ترى أن مشكلة رفع أسعار الحاصلات الزراعية قد حازت على ٧٢ ٪ من اهتمام المجلس . وعندما سئل أفراد العينة عن المشكلات التى يرون أن المجلس يجب أن يناقشها فى دورته القادمة أكد ٣٦ ٪ من

---

(٩) انظر : السيد يسن ( مشرف على التحرير ) **الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب** ، مركز الدراسات المياسية والاستراتيجية بالاعرام ، القاهرة ، ١٩٧٦ . ص ٩ ، ص ٨٩ .

أفراد العينة على ضرورة طرح فكرة « إنهاء العمل بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية » (١٠) وعند سؤال الأعضاء الداخليين في عينة الدراسة عن رأيهم في قانون رفع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية أجاب ٨٦ ٪ بالموافقة ، وطالب ٤١ ٪ منهم بمزيد من الإجراءات لصالح المالك (١١) .

والعناصر التي تثير هذه المشكلات هي عناصر من البرجوازية الزراعية التي بدأت تنشط في العقد الأخير في تحالف عميق مع الأغنياء الجدد من القرى . حقيقة أن الواقع يشير إلى عدم حدوث تغيير جوهري في عضوية مجلس الشعب عن مجلس الأمة ( لاحظت في الدائرتين التي تقع في نطاقهما قريتي البحث أن نفس الأشخاص الذين كانوا يترشحون لمجلس الأمة هم نفس الأشخاص الذين يترشحون الآن لمجلس الشعب ) . كما أن الواقع لا يشير إلى نشاط سياسي مكثف للبرجوازية الزراعية والمتحالفين معها داخل مجلس الشعب . ويعضد ذلك الحقيقة التي مفادها أن العضو لا يهتم بالنشاط السياسي قدر اهتمامه بالحفاظ على المقعد ( الذي يدر دخلا وقوة ) . ولكن ذلك كله لا يجعلنا نغفل الإشارة إلى أن الواقع يكشف أيضا عن أن ظروف السبعينات قد هيأت من جديد الفرصة لنشاط عناصر البرجوازية الزراعية التي أعطتها سياسة هذه الفترة دفعة كبيرة إلى الأمام في مجال الاستثمار الرأسمالي للأرض وتركيز الملكية الزراعية . وأن هذه الظروف قد أتاحت إمكانية اللقاء بين أهداف وغايات هذه البرجوازية وما تتحالف معه من عناصر محلية وبين الأهداف العامة للصفوة الحاكمة ( التي توجه الاهتمام إلى الزراعة دون الصناعة والتي تحاول استقطاب السلطات المحلية التقليدية كمناصرين أتقواء لها ) . ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن العلاقة الرأسمالية قد تغيرت تغيرا جذريا . فما تزال القوة الهابطة من أعلى أكبر بكثير من القوة الصاعدة من أسفل .

---

(١٠) الدراسة السابقة ، ص ٥٥ ، ص ٧٣ .

(١١) الدراسة السابقة ، ص ص ٦٦ - ٦٧ .

ولفتجه الآن الى معالجة جانب آخر من التفاعلات التي تثيرها الممارسة الرسمية ، من خلال تحليل لبعض القرارات التي تصدر في نطاق هذه الممارسة .

### ثانيا : الممارسة الرسمية : المسائل والقرارات

نحاول هنا أن ننتعمق في تحليل بعض مظاهر التفاعل التي أثارته المناقشة السابقة . وسوف أحاول أن أحقق هذه الغاية بطريقتين : الأولى : تحليل التفاعلات التي دارت بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة حول بعض المسائل التي طرحت من خلال الممارسة الرسمية . والثانية : تحليل مضمون المسائل التي أثرت داخل المجلس المحلي الذي تنتمي له كل قرية من القريتين خلال العام المنصرم ، وما تمليه هذه المسائل والقرارات التي تتخذ بشأنها في إطار السياسة التي تحدد وضع المجلس - بصفرته المنتخبة - كقطعة وصل بين المستويات العليا لاصدار القرار السياسي وبين الجماهير .

بالنسبة لتحليل التفاعلات التي دارت حول بعض المسائل التي أثرت في القريتين ، نجد أنه من الصعب الحديث عن كل المسائل . فمثل هذا الحديث سوف يكون سطحيًا ، فضلا عن المسألة نفسها قد لا تخدم الأهداف التي نود تحقيقها هنا . ولذلك فقد وقع الاختيار على مسألتين من كل قرية . أحدهما أثرت في وقت مبكر يرجع الى الستينات والثانية في وقت متأخر في السبعينات ، وذلك لكي نستطيع أن نلقى الضوء على التغير - ان وجد - في أسلوب التفاعل مع المسائل التي تطرح في النطاق السياسي وما يثيره هذا الأسلوب من تفاعلات . وسوف أعرض فيما يلي لهاتين المسألتين في كل قرية على حدة ، متتبعا ظهور المسألة وما انتهت اليه مصيرها سواء باصدار قرار بشأنها أو بتحويلها الى لا قرار وإخراجها من نطاق الممارسة الكلية ، والتفاعلات التي يثيرها مجرى المسألة على هذا النحو .

المسألة الأولى : القرية الأولى : تتعلق هذه المسألة بدشء وانتخاب مجلس ادارة نادى رياضى . ظهرت هذه المسألة عام ١٩٦٦ في وقت كان

ينزيع على عرش القوة والسلطة في القرية جماعة من كبار السن والشباب .  
يجمع بينهم انتماؤهم الطبقي وهيبتهم القرايية (كل داخل مجموعته القرايية) .  
كانت القرية قد حظيت بان سحل لها ناد رياضي وتكون له مجلس ادارة من  
هؤلاء . ولكنه كان ناديا سوريا فليس له مقر وليس له أى نشاط . وبدأت  
جماعة من شباب القرية ملتفتين حول عضوين من أعضاء الصفوة الجديدة في .  
المطالبة بان يكون للنادى نشاط ، وان يكون له مقر . وألقوا بالتبعة على  
مجلس الادارة القائم ، ومن ثم طالبوا بتغييره . ودعا هؤلاء الى اجتماع لكى  
يناقشوا فيه وضع النادى . وحضرت بعض عناصر من الصفوة المسيطرة  
عذا الاجتماع . وتأتروا من وقوف « هؤلاء الصغار » في وجههم ، واعتبروهم  
خارجين على التقاليد خاصة وان بعضهم قد تحدث مع هؤلاء بأسلوب يظهرهم  
دائهم أناس « عفى عليهم الزمن » . وخرج الجميع من الاجتماع منقسمين .  
وانقسم الناس الذين يهتمون بهذا الموضوع الى فريقين : فريق يناصر  
المعارضين وكان يضم بعض المتعلمين وواحدا فقط من الفلاحين ، وفريق آخر  
يناصر الجماعة المسيطرة انضم اليه عدد غير قليل من الشباب انفسهم .

دعت الجماعة المسيطرة الى اجتماع ليجمعوا فيه اشتراكات النادى  
وكان لديهم الاعتقاد بان الجماعة الأخرى سوف لا تحضر طالما ان المسألة بها  
اشتراكات . ولكن الجماعة الأخرى حضرت هذا الاجتماع واقترحت بدلا من  
جمع الاشتراكات عمل نشاط ( حفلة يقومون فيها بالتمثيل ) يكون عائده  
للنادى . ولقيت هذه الفكرة قبولا لدى الجماعة المسيطرة ، ربما لأن ذلك  
سوف يجنبهم دفع وجمع الاشتراكات . وبدأت أبرز عناصر الصفوة الجديدة  
نشاطا في جمع الشباب والاعداد لهذه المناسبة . وقام أحدهم بكتابة بعض  
المسرحيات أخرجها ومثلها مع الآخرين . وتم طبع تذاكر ثمن كل منها جنيه  
واحد وزعت على أغنياء القرية .

وبدأت « الحفلة » التى أقيم لها سرادق في فناء المدرسة ، وحضر  
العمدة وكبار السن والشباب وكل من يحمل تذكرة . وفي « الحفلة » حدث شيء

غير متوقع • كانت احدى المسرحيات تدور حول وضع أحد الثواب في عهد ما قبل الثورة • وتضايق عمدة البلدة وبعض المشايخ من الطريقة التي ظهر بها هذا العمدة النائب السابق على خشبة المسرح ( بالرغم من أنهم أنفسهم لم يكونوا من كبار الملاك فيما قبل الثورة ) ظنا منهم بأن هذا الشخص الذي يمثل الدور يسخر منهم • وترك العمدة وأتباعه المكان ، وأقسم ألا يترك هؤلاء إلا إذا « أدبهم » • وبعد انتهاء هذه المناسبة سمع الشباب الذين نظموها بما حدث ، فتحدوا بدورهم الجماعة الأخرى ، وأشاعوا بأنهم سوف يقدمون فيهم « شكوى » بأنهم من أتباع جيل ما قبل الثورة • وقد دفع هذا أحد الأشخاص الحريصين على مصالح الجماعة المسيطرة الى التدخل لحسم هذا الموضوع ، حيث اقنع كلا الطرفين بأن ينسى الموضوع • ولكن الجماعة المسيطرة لم تترك الأمر بهذه السهولة ، حيث عملت على تحويل القرار الخاص بالنادى الى لا قرار • فقد أعطت ادارته لأحد الشباب المتعلم من داخل نطاق الصفوة القديمة • وتم صرف بعض الاثاث والأدوات للنادى ولكنها لم تستخدم ولم يتح للشباب فرصة لاستخدامها • ولم يحاول أحد أن ينشئ أو يستأجر مقرا للنادى • وظل الأمر على هذا النحو الى أن الغي تسجيل النادى •

المسألة الثانية : القرية الاولى : طرحت هذه المسألة عام ١٩٧٦ ، وهي تتعلق بإنشاء مدرسة ابتدائية بدلا من المدرسة الموجودة التي تديرها الوزارة من أحد أبناء القرية • طرح الفكرة مدير التعليم بالمحافظة بعد زيارة للمدرسة برفقة رئيس مجلس المدينة ومدير الادارة • وقد لاحظ المدير عدم تناسب النصول مع الجنى القديم فقرر أن يوجه بعض ميزانية هذا العام لبناء مدرسة في القرية ، اذا ساعده اهالى القرية على ذلك • وقرر مناقشة الأمر مع أولياء الأمور وأعضاء المجلس القروى • وفعلا تم جمعهم في اليوم التالي ، وحضر الاجتماع كل من له اهتمام بالموضوع ( الصفوة بجميع عناصرها بطبيعة الحال ) • ولقد كان بعض مدرسى المدرسة من الامراء الذين ينتهزون

الى الصفوة الجديدة ، واعتقدت بعض العناصر الحاضرة من الصفوة القديمة ان المشروع ضد صالح مالك المدرسة ، ومن ثم فقد قدموا الى الاجتماع وفي اذهانهم هذه الخلفية . عرض المدير في الاجتماع أنه على استعداد لبناء مدرسة في القرية شريطة أن يتبرع الاهالي بفدان ومبلغ ٣ آلاف جنيه . انقسم الحاضرون ازاء هذا الرأي الى قسمين : قسم يؤكد امكانية جمع المبلغ وتدبير الفدان ، وكان يضم عناصر من الصفوة الجديدة من المدرسين وبعض عناصر من الصفوة القديمة ، وقسم يعارض الفكرة اما بحجة أن البلد فقيرة وأنه لا يمكن جمع المبلغ ، واما بحجة أن في ذلك اضرارا بمصلحة مالك المدرسة الحالية التي يستفيد من ايجارها .

ويبدو أن القسم الثاني كان أقوى ، الأمر الذي دفع القسم الاول الى محاولة افناع المدير بتخفيف الـ ٣ آلاف جنيه الى ألف جنيه فقط على أن تبني المدرسة على أرض الدولة . فوافق المدير . وبدأت العناصر التي تؤيد المشروع تلجأ الى أسلوب « العائلية » في حل مشكلة جمع النقود ، وذلك بتحديد وتخصر مسئولية تجهيز النقود في ثلاثة أفراد يمثل كل منهم مجموعة قرابية . ووقع الثلاثة أمام المدير بأنهم سوف يلتزمون بذلك . ومع ذلك ، فان هذا لم يرض بعض العناصر التي لا تؤيد ترك المدرسة القديمة ، فأحدثوا « هرجاء » في الاجتماع لكن تهتز ثقة المدير بهذه العملية .

ويبدو أنهم كانوا يبيتون النية لايقاف المشروع أو محاربته . فبعد أن غادر المدير القرية ، دعت بعض العناصر التي تتحمس للمشروع لاجتماع يضم العمدة والمشايخ وبعض المتعلمين واعضاء الاتحاد الاشتراكي ، وذلك لمناقشة أمور عملية تتصل بالمشروع . وحاولت العناصر القوية من الصفوة القديمة أن تعبئ مشاعر التحيز ضد المشروع ، وكان الأسلوب الذي اتبع في تعبئة مشاعر التحيز ضد المشروع القول بأنه طالما أن المدرسين لا يعلمون التلاميذ « بضمير » فليس لهم الحق في بناء مدرسة . وقد حالفهم النجاح فقد تهرب معظم ذوي التأثير في القرية من حضور هذا الاجتماع ، وأى اجتماع قال له ، بما فيهم أولئك الذين تعهدوا بجمع النقود من الناس . غير أن

هذه الاجتماعات كان يحضرها بعض أتباعهم بحيث ينقلون لهم مدار فيها من حوار ، محاولين احدات قدر من « التشويش » داخل الاجتماع . وانتهى ذلك بأن يئست الجماعة المتحمسة للمشروع ، وقفل الحديث فيه حتى عام ١٩٨٠ .

في بداية عام ١٩٨٠ طرحت الادارة التعليمية المشروع من جديد . وتم الاتفاق على أن تبنى المدرسة على أرض الدولة على أن تدفع القرية ١٠٠٠ جنيه . ولكن رئيس المدينة لم يوافق على فكرة بناء المدرسة على أرض الدولة . وفي هذه الحالة تحمس أحد أعضاء الصفوة القديمة في القرية - وهو عضو بمجلس شعبي المحافظة - للموضوع ، وأعتبر أن ذلك تحديا شخصيا له . وحاول أن يصعد الموضوع الى المحافظة وأن يستصدر قرارا من مجلس شعبي المحافظة بتنفيذه . ونجح في ذلك ، وبدأ المشروع في التنفيذ .

المسألة الاولى : القرية الثانية : تتعلق هذه المسألة باذشاء ناد أيضا ، ويتكوين مجلس ادارة لهذا النادي . واتخذت هذه المسألة هنا مسارا مغايرا الى حد ما عما حدث بشأن مسألة النادي في القرية الاولى . بدأ التفكير في انشاء النادي عام ١٩٦٧ من خلال بعض عناصر من الصفوة الجديدة التي كان أحد اعضائها قد دخل الى تنظيم الاتحاد الاشتراكي . ولكن الصفوة القديمة بزعامة أمين الاتحاد الاشتراكي كانت هنا اكثر مبادأة من نظيرتها في القرية الاولى . فبدأت تأخذ منهم زمام المبادرة ، متحمسة لهذا الموضوع . وكانت المشكلة هي قطعة الأرض . ووقع الاختيار على قطعة أرض من أرض الدولة تقع بالشارع الرئيسي . ولكن أصحاب المنازل للمواجهة عارضوا ذلك . وأرغزت عناصر من الصفوة الى الشباب بالاستيلاء على الأرض وضرب سياج حولها ، وتم لهم ذلك . وبدأ التفكير في تكوين مجلس ادارة النادي . كان الصراع بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة قد بلغ ذروته في انتخابات الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٨ الى درجة أن أحد عناصر الصفوة الجديدة ممن رسيروا في هذه الانتخابات قد هدد بتقديم شكوى في أمين الاتحاد الاشتراكي

بأنه ذو ميول لقطاعية ، وأن الذى « يسنده » على مستوى المركز - أمين المكتب التنفيذى - ينتمى الى أصل قطاعى . ولكن ذكاء الصفوة القديمة كان أقوى من تمرده . فقد حاول الشخص القوى داخل هذه الصفوة أن يستقطبه ، فعرض عليه أن يكون وكيلا لمجلس ادارة النادي . ولأن عضو الصفوة الجديدة لا ينطلق من موقف اجتماعى وايدىولوجى قوى ، فقد قبل . وتشكل مجلس الادارة مشتملا على عضوين من الصفوة الجديدة . انضم اليهم عضو ثالث فيما بعد .

وظهرت بعد ذلك مشكلة بناء النادي . ولكن مع التفكير فى بناء النادي كانت الظروف قد تغيرت . فقد توفى أقوى عناصر الصفوة القديمة ، وكانت عناصر الصفوة الجديدة قد تهيأ لها من عناصر القرة ما جعلها تتحول الى موقف الصفوة القديمة . وأصبح أحدهم رئيسا لمجلس الادارة وتولى الاشراف على بناء النادي من خلال منحة حكومية قدرها ٦٥٠ ألف جنيه . ولكن هذه العملية أثارت قدرا من الصراع بينه ( ضمن جماعته ) وبين العناصر المستقرة من الصفوة القديمة . فقد اتهموه بأنه استولى على جانب من هذه النقود ، وأن النادي لا يمكن أن يكون قد تكلف كل هذا المبلغ وأشاعوا ذلك بين الناس . ولكنه يقول انه « أظهر لهم المستندات » ، وأنه « يحتفظ بمستند لكل » قرش انفق على البناء » ، وأن هؤلاء الناس ليس لديهم من هدف الا أن « يعطوا الشباب » ، وأنهم « يتحدثوننى شخصا » . وبالتعرف على هؤلاء لتضح أنهم عناصر من الصفوة القديمة ، من العناصر التى تصارع معهم هؤلاء الأشخاص المشرفون على النادي من قبل أو من امتداداتهم القرابية والاقتصادية -

وقد يبدو ذلك على أنه صراع بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة . حقيقة أن بعض الأشخاص الذين يشرفون حاليا على النادي ينتمى الى الصفوة الجديدة ، ولكن فى ضوء التغيير الذى طرأ على موقف هؤلاء ( انظر الفصل «لقادم » ) يمكن أن يفسر الصراع هنا على أنه انقسام داخل صفوف الصفوة

المقدمة ، أو أنه صراع بين صفوة قديمة وبين صفوة جديدة متحرلة .  
 والصراع هنا يبدو أنه صراع على السلطة بين فئات من الصفوة المسيطرة ،  
 حيث تنكر جماعة على جماعة أخرى مناصبها السياسية وأوضاعها الاجتماعية .  
 ولقد فرض علينا تتبع امكانية صحة هذا التفسير ، فرض اختيار المسألة  
 الثانية التي تكشف بجلاء عن جوهر هذا الصراع .

المسألة الثانية : القرية الثانية : كانت المسألة الثانية هي الصراع  
 حول السيطرة على مجلس ادارة الجمعية الاستهلاكية بالقرية ، ومن ثم  
 الاستيلاء على الجمعية نفسها . كان هذا المجلس يتكون في معظمه من أفراد  
 انصفوة المقدمة المسيطرة ، وكان بهم مجموعة من التجار والبقالين . ظهر  
 خلاف بين هذه الجماعة والجماعة التي كان بعض عناصرها يمثل الصفوة  
 الجديدة - والتي تشرف على للنادى حاليا - بشأن تشكيل لجنة للحزب  
 الوطنى . فقد كانت الجماعة التي كانت تشرف على النادى قد قامت بالاشتراك  
 مع العمدة بتشكيل لجنة للحزب الوطنى على مستوى القرية ، وذلك بايعاز من  
 أحد أعضاء مجلس الشعب . ولكن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أفقدت  
 هذا الأخير مقعده . وأوعز النائب الجديد الى جماعة أخرى - هي الجماعة  
 التي كانت توجد في مجلس ادارة الجمعية الاستهلاكية ومناصريهم - بتشكيل  
 لجنة أخرى يكون أحدهم رئيسها . وتشكلت بالفعل لجنة أخرى ، وأصبحت  
 أكثر رسمية من اللجنة الاولى خاصة وأن أحد مناصريها من القرية هو أمين  
 الحزب على مستوى المركز . وبدأت هذه الجماعة تشكك في شرعية اللجنة  
 السابقة (١٢) . بل ان أعضاءها شرعوا في محاربتهم في أمور أخرى ( كالنادى  
 مثلا ) . وكان السبب في هذا هو رفض الجماعة التي شكلت لجنة الحزب في  
 البداية ان تتخلى عن حقها في تزعم الحزب ، وأن تنضم الى الجماعة الجديدة .  
 وقد أدى هذا الوضع الى ظهور ضرب من التحدى بين الفريقين . فقد قررت  
 جماعة النادى - هكذا نسميها - أن تقف للجماعة الأخرى - جماعة الحزب

---

(١٢) يلاحظ هنا أن لجنتى الحزب هاتين تتشكلان دون قواعد جماهيرية  
 ويظهر الصراع على القيادة والسلطة قبل أن يتأسس الحزب نفسه .

الوطني الجديد - في انتخابات الجمعية الاستهلاكية . وبدأت جماعة النادي.  
تعبء التحيز ضد الجماعة الأخرى بالقول بأنهم لا يوزعون المواد التموينية.  
بالعدل ، وإن هناك بعض التجار في مجلس الإدارة وهو أمر لا يخلو من  
شبهة . ويبدو أن خطتهم قد نجحت حيث سيطروا بالفعل على مجلس إدارة  
الجمعية الاستهلاكية .

ولكن الجماعة الأخرى لم تستسلم . فقد بدأوا بدورهم في التشكيك في  
ذمة مجلس الإدارة الجديد . وبدأوا في ارسال أعضاء لجنة الحزب الوطني.  
للاشراف على توزيع السلع التموينية ، الأمر الذي زاد من حدة الشقاق بين  
الطرفين . فقد اتسم أحد أعضاء الجماعة التي تشرف على الجمعية أنه سوف  
يتصدى لاي شخص يحاول أن يأتي الى مقر الجمعية للاشراف أو شيء من.  
هذا القبيل . ولكن هناك حقيقة هامة كشفت عنها متابعة هذا الموضوع وهي.  
أن أيا من هاتين الجماعتين لا تود للصراع والشقاق أن يستمر الى مالا  
نهاية . فقد حاولت الجماعة التي فازت في الانتخابات أن تتيح لهم فرصة  
المشاركة في نشاط الجمعية والاشراف عليها . وكانهم يحاولون أن يقولوا لهم  
نحن على استعداد للاتفاق على قواعد اللعبة معكم شريطة أن تعترفوا  
بوجودنا . ومن الناحية الأخرى ، فقد أبدى بعض هؤلاء رغبتهم في الانضمام  
الى لجنة الحزب التي يشرف عليها الآخرون شريطة أن يأخذوا منصب الأمين  
أو الأمين المساعد . وترحب الجماعة الأخرى بهم بشرط الا يتخلوا هم عن  
قيادة الحزب . وتشير كل هذه الحقائق الى ان جوهر الخلاف هنا هو السلطة،  
أو بمعنى أدق محاولة كل جماعة أن يكون لها الأولوية في تدرج الهيبة داخل  
جماعة الصفوة ، أو على الأقل نوازن وتجانس هذا التدرج .

نستطيع من هذا الوصف لبعض المسائل التي طرحت في نطاق الممارسة  
الرسمية في القرية أن نستخلص ما يلي :

١ - أن الممارسة السياسية الدائرة حول المسائل المطروحة في نطاقها تكشف  
عن عدم توازن في درجة القوة التي تتمتع بها الجماعات المختلفة ، كما

ينعكس ذلك في تأثير كل منهم على المسألة المطروحة . فالملاحظ هنا أن الصفة الجديدة لا تستطيع أن تمارس تأثيرا كبيرا بالرغم من أنها قد تثير المسألة . ويؤكد ذلك عدم صحة الفرض التعددي الرظيفي ( انظر الفصل الخاص بهذا الاتجاه في الباب الأول ) الذي يذهب الى القول بتبادل التأثير عندما تتوزع القوة على مسائل مختلفة ، فتلعب جماعة دورا مؤثرا في مسألة وتلعب دورا اقل تأثيرا في مسألة أخرى وهكذا .

٣٢ - كشف العرض السابق بجلاء عن أن المسائل قد تطرح من خلال سعي الصفة الجديدة نحو التغيير ، ولكن درجة تحويل المسألة الى قرار من عدمه يعتمد على موقف الصفة القديمة وتدعيمها أو عدم تدعيمها للمسألة . فالصفة القديمة قد تحول مسألة برمتها الى لا مسألة ( كما حدث في مسألة النادي في القرية الاولى ) عندما تكون كمية التحدي من الصفة الجديدة كبيرة ، أو تحولها الى قرار ( كما حدث في مسألة : النادي في القرية الثانية ) عندما يكون لدى الصفة القديمة استعداد لاستقطاب الصفة الجديدة . وأكثر من ذلك ، فإن الصفة القديمة قد تعبى مشاعر التحيز ضد مشروع معين بحيث يتعطل اصدار قرار ، بشأن التعاون في تنفيذه ، ثم تعبى التحيز - في ظروف أخرى - من أجل المشاركة فيه عندما يكون في ذلك مصلحة لها ( موضوع المدرسة في القرية الاولى ) .

٣٣ - يلقي العرض السابق الضوء على الصراع الذي يمكن أن يدور داخل الصفة على مستوى أعلى من مستويات القرية ، وكيف يؤدي هذا الصراع الى التأثير على احداث صراع داخل الصفة القديمة على مستوى القرية ( موضوع الحزب الوطنى والجمعية الاستهلاكية في القرية الثانية ) .

٤٤ - أنه عندما يحدث صراع بين طرف قوى من الريف وطرف آخر من الصفة

على مستوى أعلى ، فإن الصراع قد ينتهي لصالح الطرف القوي في الريف ( موضوع المدرسة في القرية الاولى ) بالرغم من أن العلاقة الرأسية الهابطة ما تزال قوية .

٥٠ - أن الصراع بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة لا يختلف تماما برغم الانتقاء والتكامل فيما بينهم بعد تحول عناصر الصفوة الجديدة الى موقف الصفوة القديمة ، ويصبح الصراع هنا صراعا على السلطة أو على تغيير تدرج المكانة داخل الصفوة المسيطرة ذاتها .

٦١ - وأخيرا ، فإن استعراض هذه المسائل في القريتين يكشف عن وجود اختلاف بين القريتين فيما يختص بسلوك الصفوة السياسي . فقد عمقت الصفوة المسيطرة في القرية الاولى من مظاهر الصراع بينها وبين الصفوة الجديدة ، في الوقت الذي حاولت فيه هذه الصفوة في القرية الثانية أن تستقطب الصفوة الجديدة وتأخذ منها زمام المبادرة . ويرغم الاختلاف ، فإن النتيجة واحدة تقريبا وهي استسلام الصفوة الجديدة لما تفرضه الصفوة المسيطرة .

والملاحظة العامة التي نخرج بها من العرض السابق - ومن خلال التعرف على مسائل وموضوعات أخرى في القريتين - أن المسائل التي تدور حولها الممارسة السياسية للرسمية ترتبط بشكل أو بآخر بالمستويات العليا ، سواء في طرحها أو في تنفيذها ، وأن الاعضاء في المنظمات الرسمية من الصفوة هم أهم أطراف هذه الممارسة . ويطرح هذا الأسئلة التالية : ما هي نوعية القرارات التي تطرح داخل هذه المنظمات المنتخبة ؟ وما هو دور وامكانية هذه المنظمات في تنفيذ هذه القرارات ، وفي الربط بين النطاقين القومي والمحلي؟ وما هي العلاقات التي تقيمها الصفوة مع الهيئات المختلفة داخل وخارج القرية؟ وللإجابة على هذه الأسئلة فقد قمت بقراءة قرارات وتوصيات المجلس المحلي - على أنه المنظمة المنتخبة في القرية الآن - وحظت مضمونها ، وتعرفت على

دور المجلس وامكاناته ، والعلاقات التي تكونها الصفوة مع الهيئات المختلفة. في القرية وخارجها ، والغاية من وراء ذلك . ونعرض فيما يلي لما توصلت اليه من نتائج في هذا الصدد ، لكي تكتمل امامنا صورة الممارسة السياسية الرسمية .

يبدو أن الصفوة المنتخبة داخل المجلس المحلي تمارس ضربا من السياسة يمكن أن نطلق عليه « سياسة المجارة » . فهم يأخذون أماكنهم في المجلس المحلي وهم يعلمون أن الامكانيات المتاحة والدور المنوط بالمجلس لا تمكنهم من تحقيق وعودهم ، غير أنهم يصرون على ترشيح أنفسهم وعلى السيطرة على المجلس . وبعد ذلك ، فانهم يمارسون ضربا من السياسة غير فعال . والمستعرض لقرارات وتوصيات المجلس يأخذ انطباعا بأنها تصدر لمجرد ان اللائحة تحتم على الأعضاء الاجتماع ومناقشة المسائل واتخاذ قرارات بشأنها . انهم لا يصنعون قرارات ذات بال فيما يتعلق بإمكانية تنفيذها ، وهم لا يمارسون دورا رقابيا يمكنهم من تحقيق وظائف فعالة لمجلس المحلي ، غير أنهم يقسمون أنفسهم الى لجان ويجتمعون كل أسبوعين تقريبا ، ويصدرون قرارات وتوصيات لا ينفذ منها الا النذر اليسير الذي تنصح به الامكانيات المتاحة . وسياسة هذا شأنها لا يمكن أن توصف الا بأنها ضرب من المجارة السياسية . وتنتضح المجارة أيضا في أن هذه القرارات والتوصيات تستجيب باستمرار لما يثار من مسائل على مستوى قومي بحيث يظهر المجلس ( على مستوى القرية ) وكأنه مدافع عن هذه المسائل ، حريص على رعاية السياسة القومية على النطاق المحلي ، بصرف النظر عن مدى تطبيق ذلك في الواقع . ومع ذلك ، فان القرارات والتوصيات التي تصدر لا تخلو من مضمون فتوزيعها على القرى يكشف عن أن نصيب كل قرية من القرارات والتوصيات يختلف باختلاف ثقل القرية وثقل الصفوة بها ، كما أنها في مجهوعها قائمة على نوع من الاجماع يحقق في النهاية مصالح الصفوة في كل قرية ، ويكشف عن جوهر سياسة المجارة التي نتحدث عنها هنا .

لنتجه اذن الى تحليل القرارات . والقرارات التي اتخذت في المجلسين المحليين التابعة لهما القرينتان موضوع الدراسة (١٢) تغطي هذه القرارات والتوصيات معظم دورة الانعقاد الاولى للمجلسين ( من اول جلسة بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٩ حتى الجلسة ٢٢ بتاريخ ٣٠ / ٨ / ١٩٨٠ في المجلس الاول ، ومن الجلسة الاولى بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٧٩ حتى ٢٢ بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٨٠ في المجلس الثاني ) . وبعد استبعاد القرارات الاجرائية ( وكان عددها بسيطا جدا ) بلغ عدد القرارات التي صدرت في المجلسين خلال ٢٢ جلسة ١٤٣ قرارا وتوصية ( ٧٢ قرارا في المجلس الاول و٧١ قرارا في المجلس الثاني ) . ويكشف هذا العدد في حد ذاته عن سيولة في القرارات والتوصيات تغطي مجالات عديدة تستجيب من ناحية لمطالب المجتمع المحلي ومن ناحية أخرى للمسائل القادمة من المستويات العليا ، غير ان النتائج النهائية منها ضئيل الى حد بعيد .

---

(١٣) المجلس الاول هو مجلس محلي برطباط التابعة له القرية الاولى ، والثاني هو مجلس محلي الجعفرية التابعة له القرية الثانية . وسوف نطلق على مجلس برطباط المجلس الأول وعلى مجلس الجعفرية المجلس الثاني في التحليل القادم . وتجدر الإشارة الى أن الجماعة التي تصدر هذه القرارات والتوصيات هي جماعة منتخبة من مجموعة القرى الواقعة في نطاق كل مجلس .

تُعرض في البداية لتوزيع القرارات على القرى التي تقع في نطاق المجلسين .

### جدول رقم ( ١ )

توزيع القرارات والتوصيات على القرى في المجلسين

المجلس الثاني		المجلس الاول	
العدد	%	القرى	العدد
٢٣	٣٢ر٤	عام	٣٤
١٨	٢٥ر٤	الجعفرية ( المقر )	١١
٤	٥ر٦	سحيم (قرية البحث)	٩
٤	٥ر٦	تطاي	٨
٣٤	٤ر٢	شبرا بلولة	٣
٤	٥ر٦	منشأة عبد الله	—
٢	٣	كفر سليمان	١
٤	٥ر٦	أبو الجهور	٤
٥	٧	بلوس الهوى	٢
٤	٥ر٦	كفر الحاج داود	—
٧١	١٠٠	المجموع الكلى	٧٢

ويكشف هذا الجدول عن أن القرارات العامة هي التي تحظى بأكبر نصيب في المجلسين حيث بلغت نسبتها في المجلس الاول ٢٧ر٢٪ و ٣٢ر٤٪ في المجلس الثاني . ويأتى بعد ذلك القرية التي يقع في نطاقها مقر المجلس حيث حظيت في المجلس الاول بـ ١٥ر٣٪ من مجموع القرارات والتوصيات و ٢٥ر٤٪

في المجلس الثاني • وربما يرجع السبب في ذلك الى كبر حجم القرية ، والى كون رئيس المجلس من نفس القرية التي يقع فيها المجلس • وتحتل القريتان للثتان أجريت فيهما الدراسة الميدانية موقعا مناسباً بين القرى ، فالقرية الأولى حظيت بنسبة لا بأس بها من القرارات بلغت ١٢٥٪ من مجموع القرارات ، بينما بلغت نسبة القرارات التي حظيت بها القرية الثانية ٥٦٪ من مجموع القرارات • وتوجد قريتان لم تحظياً بأى قرارات في المجلس الأول، بينما حظيت كل القرى في المجلس الثاني بقرارات على تنوع درجة هذه الخطوة • ويكشف عدم التناسب بين القرارات الخاصة بالقرى في المجلسين عموماً عدم توازن في درجات القوة التي تتمتع بها الصفوة في القرى ، وهو عدم توازن يظهر عندما تلتقى الصفوات من قرى مختلفة في موقف تفاعل •

ولكن ما هي نوعية هذه القرارات والتوصيات ؟ يكشف الجدول التالي عن الجاور الأساسية للقرارات والتوصيات كما كشف عنها تحليل المضمون :

جدول رقم ( ٢ )

المحاور الأساسية للقرارات في المجلسين

المجلس الثاني		المجلس الاول		محور القرار
عدد	%	عدد	%	
٢٤	١٧	١١١	٨	الزراعة والرى
١٢٧	٩	٢٠٩	١٥	التموين
٧	٥	٢٨	٢	الصحة
٢٨	٢	٨٣	٦	التعليم
٤٢	٣	٨٣	٦	الشؤون والتأمينات الاجتماعية
١٤	١	١٤	١	الأمن
٩٩	٧	١١١	٨	المواصلات ( طرق - بريد - سيارات )
٩٩	٧	٦٩	٥	الكهرباء
٧	٥	١٣٩	١٠	المياه
٩٩	٧	١١١	٨	المساجد
٤٢	٣	٢٨	٢	صناعات / مشروعات محلية
٤٢	٣	—	—	شباب ورياضة
٢٨	٢	١٤	١	سراء اثاث / مكافآت
١٠٠	٧١	١٠٠	٧٢	المجموع

ويكشف هذا التوزيع للقرارات والتوصيات على المحاور المختلفة عن أن الاهتمام بالزراعة والرى في المجلس الثانى قد فاق الاهتمام بهما في المجلس الأول (٢٤٪ في مقابل ١١٪) ، في حين فاق الاهتمام بالتموين في المجلس الأول الاهتمام به في المجلس الثانى ( ١٥٪ في مقابل ١٢٪ ) . وحظيت المواصلات والكهرباء والمياه باهتمام شبه متماثل كما تكشف عن ذلك النسب المئوية الخاصة بهذه المحاور . واقتربت منها الخدمات الأخرى كالتعليم والصحة والشئون الاجتماعية . على أن الشيء اللافت للنظر حقا أن الصناعات والمشروعات المحلية قد حظيت بنسبة ضئيلة من القرارات والتوصيات بلغت في المجلس الأول ٢٨٪ وفي المجلس الثانى ٤٢٪ .

على أن المتامل لهذا الجدول قد يخرج بانطباع بأن القرارات والتوصيات تعالج كل المسائل أو معظمها وتغطي مجالات الحياة المختلفة بدءا من الزراعة والرى وحتى الشباب والرياضة . غير أن ذلك الانطباع ما يلبث أن يتبدد عند استعراض أسلوب التعامل مع المسألة التى تثار . فمعظم القرارات والتوصيات تتجه نحو تأكيد وجود الحاجة دون اشباعها . وكأن الصفوة المنتخبة من القرى تؤكد أنها تهتم بكل شيء وتعمل على تحقيق كل شيء بصرف النظر عن مدى تحقق ذلك في الواقع ، وهو نفس منطق الصفوة القومية تقريبا ( وهنا تتحقق سياسة الجارة في أبهى صورها ) .

ويكشف الجدول القالى عن أساليب التعامل مع المسائل المطروحة ، أى نوعية الحلول التى تقدمها الصفوة المنتخبة لهذه المسائل .

جدول رقم ( ٣ )

نوعية الحل المطروح للمشكلات المثارة

المجلس الاول		المجلس الثانى		نوعية الحل
العدد	%	العدد	%	
٤٣	٥٩,٧	٤٣	٦٠	رفع توصية الى جهات عليا
١	١,٤	١	١,٤	طلب تقرير / أو بيان
١٠	١٣,٩	٤	٦	احالة الموضوع الى الوحدة المحلية
٢	٢,٨	٢	٣	رفض اقتراح
٧	٩,٧	١٠	١٤	تففيذ
٢	٢,٨	٦	٨,٤	توزيع ميزانية
١	١,٤	٢	٣	استدعاء مسئول
٥	٦,٩	٣	٤,٢	تكليف مسئول / أو لجنة
١	١,٤٠	—	—	وضع شروط لتوزيع سلعة
المجموع		٧٢	١٠٠	

والمتمامل لهذا الجدول يلحظ على الفور أن أكثر من نصف القرارات تتجه نحو مخاطبة المسئولين في المستويات العليا بحيث تهتم هذه المستويات بالمشكلة بأن تدرج لها ميزانية ، أو أن ترى لها حلا ملائما . والذي يقرأ قرارات المجلس المحلى يجد انها تسير على وتيرة واحدة في اللاحاق على مخاطبة المسئولين . فإى فكرة تثار من جانب الأعضاء بشأن أى موضوع فى القرى لكون الاستجابة ، نوافق بالاجماع على رفع توصية الى جهات الاختصاص لعهل كذا وكذا ، على أن هناك ملاحظتين يثيرهما الجدول السابق :

الاولى : تتصل بالقرارات التي نفذت ، والتي تشير الأرقام الخاصة-  
بها الى انخفاض عددها ( ٩٧٪ في المجلس الأول و ١٤٪ في المجلس الثاني ) .  
وقد يأخذ المرء انطبعا بانها نسبة معقولة هنا وهناك . ولكن تفصيل هذه  
القرارات يكشف عن أنها لا تتصل بمشروعات انتاجية أو شيء من هذا  
التبيل ، بل أنها تتصل في معظمها باسائل الآتية : انارة طريق ، تغيير  
مواعيد المخازن ، توزيع مواد تموينية ، صرف مكافآت للاءضاء . ولا تتمثل  
المشروعات التنموية الا في ثلاثة قرارات : واحد في المجلس الأول ( مشروع  
تسدين ماشية ) واثنان في المجلس الثاني ( مشروع انشاء ورشة نجارة  
وآخر لانتاج الكليم ) .

الثانية : أن كل القرارات والتوصيات تقريبا مأخوذة بالاجماع فلم  
توجد معارضة من جانب المجلسين الا في أربعة قرارات . ويمكن أن يدلنا  
ذلك على حقيقة هامة فيما يتعلق بسلوك الصفوة السياسي . فبالرغم من  
سياسة المجارة التي تتبعها الصفوة ، إلا أنها لا تؤدي هذا الدور بمعزل عن  
مصالحها . فالصفوة المنتخبة هنا توافق على أي شيء طالما أنه لا يمس  
مصالحها ، وبصرف النظر عن مدى تنفيذ ما توافق عليه من مسائل .  
ولكن الأمر يختلف عندما تعرض لها مسألة ترى فيها تهديدا لمصالحها أو  
لمصالح الافراد أعضاء الصفوة في خارج المجلس . وتكشف المسائل التي تمت  
معارضتها عن وجود هذه المصلحة . فالاقتراحان المرفوضان في المجلس الأول  
يتصلان برفض متكرر لاقتراح نقل مكتب بريد أهلى من شخص الى آخر ،  
أما الاقتراحان المرفوضان في المجلس الثاني فيتصلان برفض فرض رقابة من  
جانب أعضاء المجلس المحلى على البقالين والتجار على أساس أن ذلك ليس  
من اختصاص المجلس ، ورفض طلب للجمعية الزراعية باحدى القرى بأن تسدد  
دينها من خلال فرض مبلغ على كل حيازة حيث أوصى المجلس بحل مجلس  
ادارة الجمعية ونصحها بأن تقطى الدين من خلال فتح أسهم جديدة . وتظهر  
المصلحة جلية في رفض هذه الاقترحات . فبالنسبة لنقل مكتب البريد لا يظهر

من صياغة القرار من الذى طرح الاقتراح ، وبتتبع المسألة اتضح أن هناك خلافا بين شخصين فى احدى القرى التابعة للمجلس حول حيازة مكتب البريد ، والمجلس هنا يؤيد أحدهما ضد الآخر . أما بالنسبة لقرار رفض القيام بالتفتيش على المحلات التجارية فى نطاق المجلس الثانى ، فقد اتضح ان المجلس يحوى بين أعضائه بعض التجار والبقالين وهم يمثلون عنصرا قويا فى المجلس الى درجة أن أحد الافراد من القرية الثانية ذكر لى أن المجلس لن يودى مهمته على الوجه الاكمل الا اذا منع التجار والبقالين من عضويته . وبالنسبة لقرار الخاص بالجمعية الزراعية فقد اتضح أن هناك بعض العناصر القوية التى لا ترغب فى مجلس الادارة القائم وترغب فى تغييره .

ويعنى ذلك أن الصفوة المنتخبة تتخذ من وجودها فى المجلس وسيلة لتحقيق مصالح الفئات المسيطرة ولتحقيق التوافق التام والمجاراة التامة للسياسات العليا حتى ولو بشكل صورى . حقيقة أن بعض أعضاء المجلس على وعى بعدم فعاليته ، ولكنهم مصرون على الانضمام اليه : فهو يضى عليهم من ناحية مكانة سياسية تؤكد مكانتهم الاقتصادية القائمة بالفعل، وهو من ناحية أخرى يؤكد أنهم جزء من بناء السلطة الرسمى ومن ثم يجب أن تكون لهم كلمة مسموعة عند الممثلين الرسميين لهذه السلطة ( ضابط البوليس ، ناظر المدرسة ، المهندس الزراعى ، رئيس الوحدة المحلية ، طبيب الوحدة الصحية ) ، وهو من ناحية ثالثة يحقق لهم طرفا من مصالحهم .

ويدعم ما نذهب اليه هنا بعض الحقائق المتصلة بسلوك الصفوة تجاه المسئولين القائمين على الشؤون التنفيذية بالقرية . فغالبا ما يكون هؤلاء من خارج القرية . وعند قدوم أى فرد جديد من هؤلاء فان كل عضو من أعضاء الصفوة يسعى نحو التعرف عليه واكتساب صداقته . ونجد أن الشخص المسئول نفسه يجب أن يفهم طبيعة العلاقات القائمة ، وطبيعة بناء القوة القائم بحيث يتحقق الانسجام بينه وبين الصفوة المسيطرة . واذا لم

يتحقق هذا الانسجام فإن هذا الموظف أو المسئول سوف يتعرض لمضايقات من جانب ، ولدى بعض المسئولين التنفيذيين من جانب آخر . فبعض فئات أنفسهم ، وإنما يوعزون الى اتباعهم بكتابتها . ولقد لاحظت في كل من القريةين أن هذا الانسجام يتحقق في الغالب طالما أن هناك مصالح مشتركة . ويظهر هذا الاشتراك في المصلحة في الميل الاستغلالي لدى فئات من الصفوة من جانب ، ولدى بعض المسئولين التنفيذيين من جانب آخر . فبعض فئات الصفوة تمارس أثناء وجودها في دائرة السلطة قدرا من الاستغلال يتمثل في تحصيل مبالغ من الفلاحين في الجمعية الزراعية تحت اسم « عمولة أو قنعة » أو إعطائهم السماد والبذور ناقصة الوزن ، أو بيع الزيادات في السوق السوداء ، أو الحظوة بنصيب الأسد من المواد الترمينية التي توزع من خلال المجلس المحلي كاقمشة على سبيل المثال . ويتم ما يحدث داخل الجمعية الزراعية من خلال علم المهندس الزراعي الذي يخاف من أن يتخذ مجلس الإدارة منه موقفا يؤدي الى نقله ، والذي لا يحرم أيضا من نصيب . أما طبيب الوحدة الصحية فإنه يبيع الدواء الى الفلاحين ويفحصهم نظير مقابل مادي . ولا تنكشف مظاهر الاستغلال هذه لأن الذين يعرفون قواعد اللعبة ينجون منها ، وهم يؤثرون السكوت طالما أنهم يستفيدون بصفتهم الشخصية . وفي هذه الحالة ، فإن الصفوة تخلق ضربا من « الاتفاق على الاستغلال » من خلال « استرضاء » كل الاطراف التي تدعى لنفسها تميزا اجتماعيا عن الآخرين ، أو « تسكيتها » من خلال « لقمة » تعطي . ويظهر الانقسام فقط عندما يظهر الخلاف على تقسيم « الكعكة » . وهو انقسام ما يلبث أن يصفى ويحتوى إذا ما رضى الطرف الآخر بالاستفادة التي حققها من جراء الانقسام . ويدخل القائمون على شئون الخدمات في القرية من المسئولين - خاصة المشرف الزراعي وبعض موظفي الجمعية الزراعية والطبيب ورئيس الوحدة المحلية - في هذا النسق الاستغلالي . ويحاول كل طرف من الاطراف داخل هذا النسق الاستغلالي أن يخدم مصالح الطرف الآخر ويدعمها . ويمكن للمرء أن يبالح بالقول بأن

لهم ثقافة خاصة ، من حيث أن لهم أسرارهم الخاصة التي تتداول فقط داخل العناصر الموثوق بها ، كما أن لهم أساليب حياتهم الخاصة ولقاءاتهم ، تعدادتهم ، الخاصة التي ينفقون فيها بعض ما جمعوا من ثروة .

ولعل العرض السابق يكون قد كشف لنا عن بعض التفاعلات الرأسيّة والافقية التي تثيرها الممارسة السياسية الرسمية . ويمكن للقارئ للمادة السابقة أن يخرج بانطباع بأن الممارسة السياسية الرسمية تصاغ في القرية على نحو معين ، حيث نجد أن صفوة الفلاحين يدمجونها في تراثهم التقليدي ، ويرتبون أمورهم في ضوء تراثهم وثقافتهم . فالتراث والثقافة يعطيان الصفوة القوة والنفوذ طالما أنها ( الصفوة ) تنحدر من أغنى الطبقات وأثراها . وبناء على ذلك فإن الصفوة في الريف تحاول عندما تتلقى ممارسة رسمية من أعلى أن تدمجها في نطاق الثقافة القائمة بحيث يظهر فيها بوضوح سمة المحلية والريفية ، أو القروية . ويدفعنا هذا إلى أن نتأقش أسلوب الممارسة الذي تفرضه الثقافة ، أعنى الممارسة الشعبية . عذا هو موضوع الفقرة القادمة .

#### ثالثا : الممارسة السياسية الشعبية : أساليب تنسوية النزاعات

ذكرت في مقدمة هذا الفصل أن الممارسة السياسية الشعبية ( غير الرسمية ) هي تلك الممارسة المتصلة بثقافة المجتمع وتراثه وهي تتصل بلاوجه-النشاط والمواقف والقرارات المتصلة بتسيير أمور الحياة اليومية في القرية . وبمعتى آخر فأنها تتصل بأساليب حل المشكلات والنزاعات التي تنشأ بين الفلاحين داخل القرية أو بينهم وبين الفلاحين في قرية أخرى . وتأتى أهمية تحليل هذا النوع من الممارسة ودور الصفوة فيها من عدة اعتبارات :

- ١ - أن تحليل هذا النوع من الممارسة سوف يكمل الصورة بحيث يمكن إيجاد أساس يتم بناء عليه تحليل علاقات التداخل بين شكلي الممارسة .
- ٢ - أنه سوف يلقي الضوء على سلوك عناصر أخرى من الصفوة لا تنخرط

في الممارسة السياسية الرسمية : ولكنها تفرض نفسها وثقلها السياسي في هذا الجانب من الممارسة السياسية الشعبية بحكم وزنها الاقتصادي والسياسي او بحكم خبرتها في حسم الأمور في الخلافات التي تعرض للناس في حياتهم اليومية ، او بحكم خبرتهم في معرفة حدود القرية وحدود زمامها وتاريخ الملكيات بها . ولا يعنى ذلك أن عناصر الصفوة التي تنخرط في النشاط السياسي الرسمي لا تدخل الى هذا النوع من الممارسة الشعبية ، وانما يعنى أن الثقل الذي تلعبه العناصر الأخرى هنا قد يكون أقوى من الثقل الذي تلعبه هذه العناصر .

٣ - أن تحليل أنماط الخلافات والمشكلات وأساليب حلها سوف يلقى مزيداً من الضوء على العلاقات بين الصفوة في القرى المتجاورة وكذلك الخلافات والصراعات التي قد تنشأ بينهما .

٤ - أن مثل هذا التحليل سوف يزيد معرفتنا بأسلوب الصفوة في تدعيم موقفها السياسي ووضعها الاجتماعي ، كما سيزيد معرفتنا بتدرج المكانة داخل جماعات للصفوة نفسها .

٥ - من شأن هذا أن يمكننا من التعرف على مدى استفادة الصفوة من هذا النوع من الممارسة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فإن التحليل هنا سوف ينصب أساساً على محاولة تصنيف أو تنميط أشكال النزاع والمشكلات التي تظهر في محيط القرية ، على أن يستتبع ذلك التعرف على الأساليب التي تسوى بها هذه المشكلات والنزاعات وما يرتبط بها من عوامل اجتماعية وثقافية . ومن المتوقع هنا أن نجد علاقة بين نوعية الخلاف ونوعية الحل ، ونوعية الخلاف ونوعية الأشخاص الذين يهتمون بحله ، وبين الاهتمام السريع بحل الخلاف ونوعية الأطراف الداخلة فيه .

استطعت من خلال تتبع المشكلات والخلافات التي ظهرت في القريتين  
ثناء الدراسة الميدانية ومن خلال السؤال عن أهم المشكلات والنزاعات التي  
نشأت في القريتين أن أتعرف على الانماط التالية من المشكلات (١٤) :

١ - المشكلات والنزاعات البسيطة التي تنشأ داخل البيت الواحد بين أخوين  
أو بين زوج وزوجته أو الأب وابنه ( أو أبنائه ) ، أو الزوجة وحمايتها  
أو بينها وبين عضو في الأسرة الجديدة التي تنضم إليها . ولقد لاحظت  
في القريتين أن الخلافات تزداد داخل الأسر بعد زواج أحد أفرادها  
مباشرة . ويبدو وأن الزوجة تمر بمرحلة تكيف شديدة بعد زواجها ،  
حيث تنشأ خلافات بينها وبين أفراد الأسرة الجديدة خاصة ربة  
الأسرة . ولا يحدث هذا في كل الأسر بطبيعة الحال ، ويرتبط حدوثه  
أو عدم حدوثه بمجموعة من المتغيرات مثل : درجة القرابة بين الأُسرتين ،  
تجانس أو عدم تجانس المستوى الاقتصادي للأسرتين . ونهنا هذه  
هذه الخلافات تدريجياً مع ازدياد تمثل الزوجة لطبيعة البيت الجديد  
ومدى نجاحها في أداء دورها داخله . والخلافات البسيطة التي تنشأ  
بين الأخوين قد ترجع إلى كمية العمل التي يقوم بها كل منهما أو بسبب  
الخلاف بين زوجتيهما أو أطفالهما . كما أن الخلاف بين الأب والأبناء  
قد يرجع إلى خلاف بين زوجة الابن وزوجة الأب أو إلى الخلاف على  
الممتلكات وتقسيمها .

(١٤) تجدر الإشارة إلى أنني سوف لا أفصل هنا بين المشكلات وبين  
النزاعات . فكلاهما قد يرتبط بالآخر ويؤدي إليه . فالنزاع على شيء  
ما قد يؤدي إلى خلاف شخصي حاد ، والخلاف الشخصي والعائلي  
قد يدفع الأشخاص إلى التفتيش عن موضوعات يتنازعون عليها مع  
الطرف الآخر . ويلاحظ على الانماط التي ستورد هنا أنها تتدرج من  
المبسط إلى المركب فتبدأ من الخلافات البسيطة بين فردين وتنتهي  
بالخلافات العميقة التي يمكن أن تهدد استمرارية البناء .

٢ - ينحصر النمط الثانى فيما يمكن ان نطلق عليه المشكلات المحدودة (٣) وهى تضم الخلافات التى تنشعب بين افراد متجاورين فى الاطراف الايكولوجى . وهؤلاء قد ينتهون الى مجموعة قرابية واحدة ، وقد لا ينتهون . والمشكلات هنا تكون محدودة طالما انها لا تتعمق بحيث يدخل فيها اطراف آخرون أو تصبح المشكلة مسألة تخص القرية كلها . وهناك سببان رئيسيان لحدوث هذا النوع من المشكلات :  
 الاشكالات التى تسببها المشاجرات بين الاطفال وبين الزوجات والنساء والفتيات ، ثم النزاع والخلاف حول المبانى كأن يحاول شخص أن يمنع جاره من وضع أشياء أمام منزله أو أن « يربط » الحيوانات بجوار منزله ، أو أن يحاول شخص أن يمنع جاره من بناء حائط أو فتح شبك أو باب فى أرض يمتلكها ، أو أن يطالب الشخص جاره بأن يدفع له تكاليف حائط تفصل بينهما كان قد بناها هو قبل أن يقوم الجار بالبناء ، أو أن تتنازع اطراف متعددة من أجل فتح شارع فى المنطقة السكنية عندما يحاول صاحب أو اصحاب الأرض بيعها كمكان ، أو أن يتعدى شخص على أرض شارع قائم بالفعل .

٣ - ينحصر النمط الثالث فى النزاعات حول الأرض والمياه والميراث . والميراث قد يكون أرضاً أو منزلاً أو شيئاً منقولاً ، ومصدر الخلاف هنا هو فى الغالب محاولة شخص أو أكثر اغمط حق الآخرين فى الميراث . أما النزاع حول الأرض فمصدره التعدى على الحدود وما يترتب عليه من خلافات بين الأشخاص . أما بالنسبة للمياه فان الشخص قد يتسبب فى « تغريق » حقل جاره ، وقد يسرق منه مياه ساقيته ( هذا خاص بالقرية الثانية حيث لا توجد سواك فى القرية الاولى ) ، أو يتشاجر معه على أولوية الري ، أو يحاول أحد الأشخاص أن « يسد » المياه من جوار حقله ولا يسمح بمرورها الى الآخرين الا بعد أن ينتهى من رى أرضه .

٤٠ - المشكلات والنزاعات الكبيرة وهي التي ترتبط بحياة القرية ككل كالنزاع بين عائلتين من القرية أو بين أكثر من عائلة ، أو بين القرية وقرية أخرى ، أو بين شخصين ذوى مكانة عالية في القرية الى درجة تدفع الناس الى الاهتمام بها واعتبارها خطرا على استمرارية البناء . والسبب في أى خلاف من هذه الخلافات قد يكون مشكلة من التي عرضنا أنواعا منها فيما سبق ، وهنا تتطور المشكلة بحيث يعم الخلاف فلا يمكن حصره في فردين فقط . وقد يكون خلافا بين طرفين لهما من القوة الاقتصادية والسياسية ما يجعل الناس تهتم بما بينهما من نزاع ، بل أنهم قد يتشيعون لهما تشيحا يكشف عن ولاء الضعفاء للأقوياء . أما بالنسبة للخلافات بين القرى فانها عادة ما تنشأ في الأسواق التي تضم حشودا من قرى عديدة ، أو أنها تنشأ بسبب تعدى أحد أو بعض أفراد قرية معينة على أحد أو بعض أفراد قرية أخرى .

هذه هي الانماط العامة للمشكلات والنزاعات التي تظهر في القريتين . وتجدر الإشارة الى أنه لا توجد فروق جوهرية بين القريتين فيما يتعلق بنوعية هذه المشكلات ، وإنما يكمن الفرق في درجة وجود أى نمط من هذه الانماط ودرجة تكراره . ففي القرية الاولى تظهر معظم الانماط بدرجات متوازنة تقريبا مع بروز الخلافات حول الأرض والمياه والمباني . أما في القرية الثانية فإن النمط الرابع لا يتكرر كثيرا بسبب عدم وجود انقسام قرابى حاد، وتظهر المشكلات على الحدود والأرض والمياه والمباني والميراث أكثر من ظهورها في القرية الاولى ، ويظهر النمط الاول والثانى بدرجات متساوية تقريبا .

وتمثل كل هذه المشكلات أحد الموضوعات الهامة للممارسة الشعبية . فعندما يحدث خلاف بين طرفين لا بد وأن يتدخل فرد أو مجموعة من الأفراد لحسمه وتحقيق « الصلح » بين الطرفين . وقد يتم التدخل بشكل تلقائى

من جانب بعض الافراد الذين يهتمون بمثل هذه الأمور ، وقد يتم التدخل بعد أن يشتكى أحد الطرفين أو كلاهما لأحد الافراد الذين يتوقع أنهم سوف يتدخلون . وفي بعض الأحيان يشتكى كل طرف الآخر لدى قريب له من كبار السن الأمر الذي يترتب عليه اتصال بين هؤلاء الكبار للسعى لحل الخلاف . وفئات الصفوة بالتركيب الذي عرضناه في هذه الدراسة هي التي تتدخل عادة ، ولكن الثقل هنا يكون على افراد ذوى نوعية معينة : كبار السن - بصفة خاصة - من ذوى الثقل الإقتصادي والخبرة ، وبعض رجال الدين الذين عادة ما يقدمون النصيحة بشأن الميراث ، وبعض الافراد الذين لديهم خبرة بأمور الأرض والحدود ويشتهر عنهم الحيدة والموضوعية في الحكم في هذه الأمور ، فضلا عن الخبرة بالقياس والحساب وقراءة الخريطة وكل الأمور المتصلة بالأرض في القرية ، وبعض الافراد الذين لهم شهرة في حل الخلافات الزوجية . وقد يكون أحدهم أى من الافراد الذين أشرنا اليهم فيما سبق . ولكن لا يعنى ذلك أن الصفوة تتدخل لحسم كل الخلافات . حقيقة أن الصفوة تستطيع أن تحسم كل مسألة ، وإذا لم يكن لدى الطرفين استعداد لتقبل الحل الشعبي - بعد ضغوط عديدة من جانب الافراد المؤثرين - فإن الأمر ينتهى الى جهة رسمية كتقطة البوليس أو المحكمة . كما أن الصفوة لا تتدخل إذا كان النزاع بين أفراد يشتهرون بنزاعاتهم الكثيرة وعدم انصياعهم للتقاليد التي تخضعها الصفوة لحل هذه النزاعات ، وذلك على أمل أن يتكروهم لكي يذهبوا الى الجهات الرسمية لينالوا عقابهم .

والمحقق أن الممارسة السياسية الشعبية تدخل في نطاقها فئتين آخرين من الافراد : بعض الشباب المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء في الصفوة فيما بعد . وهم يكتسبون مكانتهم هنا من قرابتهم للأفراد ذوى المكانة الاقتصادية والسياسية في المجتمع الريفي . وكانهم بذلك يتدربون على الأمور التي سوف ينخرطون فيها بشدة في المستقبل ، فضلا عن المكانة التي يحصلون عليها من جراء ذلك . كما أن هذا النوع من الممارسة يدمج عناصر من أبناء القرية

الذين يعيشون في المدينة ويشغلون وظائف بها • ويتدخل هؤلاء في المسائل الحساسة حيث يمثل وجودهم ثقلا معيناً يؤثر على الأطراف المتنازعة ، كما يتدخلون في المسائل التي تهم أقرباءهم ، وفي بعض الأحيان التي تهمهم شخصياً • وإلى جانب هاتين الفئتين تضم الممارسة السعوية كثيراً من الأفراد العاديين الذين لا يعتبرون أعضاء في الصفوة ، ولكنهم يُدخلون على عاتقهم في الكثير من الأحيان حل المشاكل البسيطة التي لا تستأهل تدخل عناصر من الصفوة • فالمسائل التي تظهر وتسبب خلافات أو مشكلات ليست على نفس الدرجة من الخطورة • وتتحدد درجة انخراط الصفوة في حل المشكلات بدرجة خطورة المشكلة • فالخلاف بين زوج وزوجة قد يتم حله بواسطة شخص عادي له تأثير محدود في نطاق قرابى معين وفي نطاق خبرته المحدودة • أما إذا تطور هذا الخلاف وتشعب ، فإن شخصاً ذا تأثير أكبر وأقوى لابد أن يتدخل لحسم الخلاف • ولكن إذا كان الخلاف جسيماً بين عائلتين أو بين رجلين ذوى مكانة من نفس العائلة ، أو بين قريتين فإن الصفوة تتدخل بكل ثقلها وقد ينضم إليها أولئك الذين يعيشون في الحينة وعناصر من الصفوة في القرى الأخرى (١٥) • كما يرتبط تدخل للصفوة بنوعية الأشخاص الذين يثار بينهم النزاع • فهم يسرعون إلى حل المشكلة بدرجة أهمية الشخص الذي أثارها أو أثيرت معه • فالمشكلات التي تثار بين الفقراء لا تهم الصفوة كثيراً ، وهم لا يتدخلون فيها إلا إذا جاء أحدهم شاكياً • أما إذا كان أحد أطراف المشكلة شخص قوى ، فإن الصفوة تهم إلى حل هذه المشكلة • فهم يجاملون هذا الشخص من ناحية ، ويدركون من ناحية أخرى خطورة مثل هذا الخلاف على الاتفاق العام القائم •

---

(١٥) يوجد في كل قرية بعض الأفراد الذين يشتهر عنهم خبرتهم في حل الخلافات ، وغالباً ما يكون لهؤلاء ثقل اقتصادى وسياسى في قراهم ، وهم غالباً ما يندبون لحل الخلافات الكبيرة • كما يوجد في القرية الأولى تقليد ذوب أحد أفراد البدو ( يقال له شيخ عرب ) للتحكيم في الخلافات الكبيرة •

ولن أخوض هنا في تفاصيل الأسلوب الذى يتبع في حل كل انماط المشكلات والنزاعات التى اشترت إليها . والأسلوب الشائع لحل هذه الانواع هو أسلوب الوساطة التى يقوم بها أحد الافراد ممن لهم صلة بموضوع الخلاف أو من الكبار الاقرباء أو من عناصر من الصفوة حسب طبيعة الموضوع . ولا تتطلب الوساطة جلسة يجلس فيها الطرفان المتنازعان ، وان كانت الوساطة قد تنتهى بمثل هذه الجلسة التى يتحقق فيها الاتفاق الكامل بين الطرفين ومع عدم الخوض في تفاصيل هذا الأسلوب وغيره من الأساليب البسيطة في حل المشكلات، فاننى سوف أركز على وصف لأهم أساليب فض النزاع جميعا ، أعنى المجلس العرفى . فهو يقدم لنا الصورة العامة لأسلوب حل النزاع في القرية ، كما أنه يضم في داخله أساليب كثيرة ومتعددة ، وهو في النهاية يقدم لنا الشكل العام الذى تتخذه الممارسة الشعبية في القرى .

ولكن قبل أن أشرع في هذا تجدر الإشارة الى حقيقة هامة كشفت عنها الواقع في القرية وهى أن مشاركة الصفوة في حل المشكلات والنزاعات البسيطة التى تنشأ داخل الأسرة أو بين الأسر بشأن الممتلكات أو الأرض أو المنازل لا يخلو مطلقاً من المصلحة . ففى بعض الأحيان يستلزم حل المشكلة بيع أراض أو استبدال أراضى أو بيع منزل أو بيع ماشية . وفى هذه الحالة - خاصة إذا كان أطراف المشكلة فقراء لا يستطيع احدهم أن يغطى تكاليف الشراء - فإن المشتري يكون دائماً من الصفوة . ويفضل هنا الشخص القريب فهو « أولى بالشفعة » . وفى بعض الأحيان يظل هذا مطويلاً لا يعرفه احد ، فى الوقت الذى يسعى فيه عضو الصفوة باهتمام لحل المشكلة ثم يطرح فكرة بيع الشيء المتنازع عليه كأحد بدائل حل المشكلة . وكثيراً ما يستفيد مثل هذا الشخص بميزتين ، حيث يشتري منزلاً على سبيل المثال ، ثم يقوم ببيع أرض للشخص البائع ليبنى عليها منزلاً ، أو يشتري رأس ماشية ثم يقوم بمشاركته عليها بحيث يقوم الشخص البائع بتربيتها على على أن يقتسما العائد مناصفة بعد عودة رأس المال . وفى بعض الأحيان يشتري أحد الأغنياء الأرض وأعدا بأن يردّها عندما يتمكن صاحبها من

مُسرَّتها مرة ثانية . وفي الكثير من الأحيان لا تعود الأرض ، وإن عادت  
فسرعها يكون أكبر .

وبعد تقرير هذه الحقيقة ، نحاول الآن أن نعرض الأسلوب الأعم الذي  
تنتهجه الممارسة الشعبية في حل النزاعات والمشكلات في القرية ، أعنى  
المجالس العرفية . ولقد تهيأت لى الفرصة أثناء العمل الميدانى لحضور ثلاث  
مجالس عرفية فى القريتين اللتين أجريت فيهما الدراسة الميدانية ، كما أننى  
أكملت المادة الخاصة بهذا الموضوع من خلال سؤال بعض الافراد ذوى الخبرة  
فى هذا الموضوع .

يصبح عقد المجلس العرفى ضروريا فى حالتين : عندما يكون موضوع  
النزاع مشتملا على أطراف متعددة أو طرفين من أرلى القوة أو عندما يتعذر حل  
مشكلة معينة من خلال الوساطة ، بحيث تصر أطراف النزاع على عدم قبولهم  
الآى حل الا اذا « جاسوا أو قعدوا » لكى يصفوا أمورهم . وكلمة « جلسوا »  
أو « قعدوا » هنا تعنى الجالس فى مجلس عرفى . وهو يسمى فى القرية  
الأولى « المعاد » ويشتمل الناس من هذه التلظة الفعل « يمعد » أى يجلس فى  
« معاد » ويستخدم هذا الفعل فى بعض الأحيان بدلا من كلمة « يقعد » فى  
معاد بحيث يمكن أن يقول أحد الاطراف للطرف الآخر أو للشخص الذى  
يتوسط بينهما « انا لازم امعد معاه » . أما فى القرية الثانية فان المجلس  
العرفى يسمى « بالقعدة » أو « المجلس » ويسمى عند الخاصة من الناس مجلس  
عرفى . ويجب أن نقرر قبل ادخول فى وصف المجلس واجراءاته أن الواقع  
قد كشف عن أن هناك فرقا بين القريتين فى درجة التركيز على المجلس العرفى  
وفى دقة اجراءاته حيث يظهر التركيز والاهتمام بالمجلس العرفى فى القرية  
الأولى عن الثانية ، كما تظهر بها اجراءات المجلس العرفى بشكل أكثر صرامة  
ودقة . وقد لا يرجع ذلك الى فرق فى طبيعة التركيب الاجتماعى لكل قرية ،  
بفدر ما يرجع الى زيادة المشكلات فى القرية الأولى فى تقاطعها مع التركيب  
القرابى القائم .

يبدأ الإعداد للمجلس العرفي من خلال سعي ووساطة فرد أو أكثر بين طرفي النزاع . وعند قبول الطرفين لعقد مجلس عرفي ، يظهر الخلاف بدءاً حول موضوعين ، الأول هو المكان الذي يعقد به المجلس . وقد فرضت الثقافة الشعبية بعض القواعد في هذا الصدد يعرفها الخبراء في مثل هذه المجالس كما يعرفها الناس بصفة عامة . فالمجلس العرفي يجب أن يعقد في منزل الطرف المعتدى عليه أو الشخص المتوقع أن يكون له « الحق » أو في منزل أحد أقاربه . ويمكن المنطق وراء ذلك في أن الشخص المعتدى عليه أو « صاحبه الحق » سوف يشعر بنوع من « رد الكرامة » عندما يأتي له الناس في منزله . وفي حالة تساوي كمية الخطأ عند الطرفين أو اصرار كل طرف على ألا يذهب إلى منزل الطرف الآخر ، فإن المجلس يعقد على أرض محايدة ، غالباً في منازل أحد الأفراد المرموقين في القرية ، أما من أقارب أحد الطرفين أو من غير أقاربهم أو في منزل العمدة . وفي الحالات المتطرفة التي تكون فيها المشكلة جسيمة يمكن عقد المجلس في مقر « جمعية الشياخات » بالمركز . أما الموضوع الثاني فإنه يتصل بالأفراد الذين سيحضر المجلس ويقومون بعملية التحكيم وانتهاء النزاع . ويحرص على كل طرف على ألا تترك الحرية للطرف الآخر لاختيار هؤلاء الأفراد . ومرة أخرى تفرض الثقافة الشعبية بعض الأسس التي يتم بناء عليها اختيار هؤلاء الأفراد . وترتبط عملية اختيار الأفراد بنوعية المشكلة ودرجة خطورتها . ففي المشكلة التي لا تثير كثيراً من الخطورة - والتي يمكن حسمها في نطاق محدود من خلال المجلس العرفي - قد يختار الفائزون بالوساطة بعد مشاوره طرفي النزاع بعض الأشخاص الذين يحضرون المجلس . وغالباً ما يكونون من أقرباء الطرفين من ذوي المكانة . وقد يصير أحد الطرفين على حضور أشخاص معينين يرى فيهم أنهم سرف يكونون في صفه ، وفي هذه الحالة فمن حقه أن يدعوهم لحضور حل المشكلة . وفي حالة المشكلات الخطيرة أو المشكلات البسيطة التي يتعذر حلها من خلال الوسطاء في القرية فإن كل طرف يدعو من يراه مناسباً لحضور المجلس ، وفي هذه الحالة قد يختار أحد الأطراف أو الطرفان معاً فرداً أو أفراداً من القرى المجاورة.

تشتهر عنهم خبرتهم فى هذه المسائل ( غالبا ما يكون لهؤلاء صفة رسمية كأن يكونوا ممن يشغلون مناصب فى المجالس المنتخبة بما فيها مجلس الشعب ، وان كانت هذه ليست قاعدة ) ، حيث يقال لهم « رجاله معادات » فى القرية الأولى ، أو « رجال مجالس » فى القرية الثانية . وقد يضم المجلس فى القرية الأولى بعض البدو الذين يعيشون بالقرب من الوادى فى الصحراء الغربية والذين تشتهر عنهم خبرتهم فى التحكيم وفى وزن الأمور . ولكن لا يقتصر حضور المجلس العرفى على المدعويين فقط ، فيمكن لآى فرد من أنصار الطرفين أن يحضر . ولقد لاحظت فى القرية الأولى ان أناسا كثيرين يحضرون هذه الجلسات بدون دعوة . وهم يحضرون من باب المجاملة أو المناصرة . ومعظم هؤلاء من الشباب الذين يظهرون فى مثل هذه المواقف قدرا من الحماس والتعصب . وتراهم واقفين يرقبون المجلس من النوافذ أو يجلسون القرفصاء أمام الباب كل يتحفظ للدفاع عن نصيره - أو هو يريد أن يظهر ذلك على الأقل . ومن الطرق التى ينتهجها كبار السن للسيطرة على هؤلاء الشباب وتجديتتهم الضرب الذى يتحمله الشباب دون مقاومة اظهارا للادب والاحترام لاقاربهم من كبار السن . وتوجد مثل هذه الظاهرة فى القرية الثانية ، ولكنها لميست على نفس القدر من الصرامة والسدقة اللتين توجد بهما فى القرية الأولى .

تسير اجراءات المجلس العرفى على نحو يظهره وكأنه مجلس مفاوضة . فانهمة المنوطة بالقائمين على المجلس تتلخص فى محارلة التقريب بين وجهتين من النظر يتمسك صاحب كل منهما بانه على حق . ويحدث فى المجالس التى تعقد لحل مشكلات بسيطة أن يطلب القائمون على المجلس من الطرفين ألا يحكى كل منهما « قصته » وأن يقرأ الفاتحة على « الهدى والرضا » وان كان التدرج فى الحديث يأتى بكل تفاصيل الخلاف . أما فى المشكلات التى تكون فيها هوة الخلاف واسعة فان القائمين على المجلس يبدؤونه بأن يطلبوا من الحاضرين قراءة الفاتحة ثم يطلبون من كل طرف أن يحكى « قصته » ، أى يحكى ما حدث . ويبالغ كل شخص فى ابراز وجهة نظره على أنها صحيحة

رواياته غير مخطيء . وقد يحكى القصة أكثر من شخص اذا كان كل طرف فى النزاع يضم اشخاصا عديدين . وقد يتم الاستماع الى القصة من طرف محايد .

ويحاول القائلون على المجلس بعد سماع القصص التى يتخللها تدخل ومقاطعة للحديث اما من اطراف النزاع أو من انصارهم أو من القائمين على المجلس انفسهم ، أن يقربوا من وجهات النظر حيث يتجهوا الى الشخص الذى يكتشفون من خلال الحديث وسياقه انه اكثر تطرفا فى موقفه بحيث يتم اقتناعه بقبول المصالحة . وقد يفرغون منه ليصبح الطرف الآخر أكثر تشددا فحينئذ يجه اليه الحديث وهكذا . وتتراوح وسائل الاقتناع بين اللين والشدّة على النحو التالى :

١ - الاقتناع اللفظى من خلال ما يسمى « بالتمثيل » فى القرية الاولى وطرح الكلام ، فى القرية الثانية ، أى ضرب أمثلة وتجسيد الواقعة فى صورة رمزية ترتبط بالزراعة والحيوانات والاكل .

٢ - التبرير من خلال سرد حكايات مشابهة وتصرف الآخرين فيها بطرق مختلفة عن تصرف هؤلاء الاطراف فى النزاع . وهذه الحكايات اما أن تكون قد حدثت فى منزل الشخص الذى يقص الحكاية أو مع قريب له أو فى مشكلة اخرى شارك هو فى حلها .

٣ - استخدام التأثير الشخصى بأنهم « تعبوا معاهم » وقدموا لهم الى منازلهم وأن وقتهم ليس ملكا لهم وأن المتخاصمين يجب أن يضعوا ذلك فى اعتبارهم .

٤ - التأثير المباشر من خلال « تعلية الصوت » أثناء توجيه اللرم أو ايهام الشخص المتطرف أنهم ليسوا على هواه ولا يعملون لحسابه وأنه لابد ان ينصاع « للرجال » .

وتستخدم هذه الأساليب تدريجياً أو بالتبادل حسب الأحوال . وكلمة  
تأزمت الأمور وتوترت داخل المجلس يطلب أحد الأشخاص الحاضرين قراءة  
الفاصلة ليبدأ بعدها المجلس . ومن الأمور التي تحدث داخل المجلس الحديث  
بطريقة بها قدر من التضمين بحيث يخرج الحديث يحمل دائماً معنيين ، فإذا  
تقبله الطرف المرجح إليه الحديث فيها وكفى ، وإذا أثار لديه أى غضب أو  
اعتراض فإن المتحدث أو شخص آخر يفسر له هذا الكلام بطريقة مغايرة وقد  
ينتهمه بالجهل لأنه لا يفهم هذا الكلام ، وفى النهاية يتم التقريب بين الطرفين .

ولكن يحدث فى أحيان أخرى أن يقر القائمون على المجلس بأن طرفاً  
من أطراف المشكلة له « حق » على الطرف الآخر . ويتم ذلك بعد أن يوازنوا بين  
الخطأ فيحذفون خطأ نظير خطأ بحيث يظهر فى النهاية من له الحق ومن  
عليه الحق . وفى هذه الحالة هناك بديلان للحل : ( أ ) - أما يعترف الطرف  
المعتدى أو الظالم بأنه « محقوق » للطرف الآخر ، ( ب ) - وأما أن يقدر الحق  
بمبلغ من النقود . ويتم تقدير هذا المبلغ داخل المجلس ، ولكن فى أحيان  
أخرى . ويحدث هذا عادة فى القرية الأولى - يتم تشكيل جماعة للتحكيم  
بحيث يخزن إلى أنفسهم ثم يصدرون الحكم بعد المداولة . ويقوم الشخص  
الذى عليه الحق فى القرية الأولى بدفع المبلغ الذى يتم تحديده ، ويأخذ  
صاحب الحق ثم يرده إليه مرة ثانية قائلاً « أنا وصلنى حقى » . ويحدث فى  
أحيان قليلة ألا ترجع النقود ، وهو أمر يرتبط فى أذهان الناس بعدم الإصالة  
وعدم التقدير . أما فى القرية الثانية فإن المبلغ الذى يدفعه الشخص المعتدى  
أو الظالم يذهب إلى المسجد وغالباً ما يكون مبلغاً بسيطاً فى حدود عشرة أو  
عشرين جنيهاً .

ولا يكتفى القائمون على حل النزاع بنفسه فقط ، بل يضعون بعض  
الميكانيزمات التى تضبط النزاع فى المستقبل . ويمكن هنا أن نتحدث عن  
ثلاثة ميكانيزمات : ( ١ ) قراءة فاتحة أو مجموعة من « الفواتح » بلاى يعود  
الطرفان إلى نزاع وخصام مرة أخرى ، ( ب ) يقسم الطرفان على القرآن بأن

نفوسهم قد خلصت وأنهم اذا عادوا مرة أخرى الى النزاع والمخاصمة فان «يمين المصحف» يقع عليهم ، ( ج ) كتابة ما يسمى بالشروط الجزائي بين الطرفين ، حيث يتفق الاطراف جميعا على توقيع جزء معين يتم تحديده غالبا في شكل نقود ) على الشخص الذي يبدأ بالخطا . وقد تطبق كل هذه الميكانيزمات في وقت واحد .

ويكون في هذه النقطة الاخيرة جوهر الممارسة السياسية الشعبية . فهي تتجه أولا وأخيرا نحو خلق استمرارية للبناء من خلال مجموعة من المعايير الثقافية . وبالرغم من أن هذه المعايير موجودة بالفعل في نطاق الثقافة القائمة ، الا أن استمرار هذا الشكل من الممارسة يضيف باستمرار معايير جديدة بحيث تحكم عملية الرقابة والضبط على سلوك الافراد ، وليس هناك من شك في أن فكرة الشرط الجزائي هذه لم تكن موجودة من قبل ، ولكنها ابتدعت - تأثرا بالقانون المكتوب - طالما أنها تحقق وظيفة في عملية الضبط الاجتماعي في الريف . وفي هذه الحالة نستطيع القول بأن الممارسة السياسية الشعبية تبدأ من الاتفاق القائم وتنتهي الى خلقه وتدعيمه واعادة انتاجه ، ومن ثم اعادة انتاج النسق ككل . وضمن عملية اعادة الانتاج هذه فان الممارسة السياسية الشعبية تساهم في خلق واستمرارية الاطار الذي يحكم علاقة الصفوة بالناس . فهي من ناحية تعيد انتاج الصفوة ذاتها : فاستمرار هذا النوع من الممارسة يمثل استمرارا لوضع الجماعة التي تساهم فيه بدور فعال . ومن الناحية الأخرى فانها تساهم في اعادة انتاج علاقات الهيبة والسلطة التقليدية والاحترام ، ومن ثم تساهم في استمرارية بناء القوة القائم ، والتدرج الاجتماعي القائم وما به من علاقات . وسوف يزداد هذا الأمر وضوحا اذا لقينا الضوء بسرعة على العلاقة بين هذين النوعين من الممارسة ( الرسمية والشعبية ) .

#### رابعا : التداخل بين الممارسة الرسمية والممارسة الشعبية

ليس الهدف من الفصل بين نوعي الممارسة القول بوجود تعارض بينهما،

خاضع من تقليدية أحدهما وحدثا الآخر • بل أن ما هو موجود بالفعل فى القرية يكشف عن تداخل هذين المستويين من الممارسة وعن تدعيم كل منهما للآخر • ومن شأن تبين هذا التداخل أن يلقى الضوء على تعقد العلاقات ومظاهر التفاعل التى تدخل فيها الصفة ، ومدى الدور الذى تلعبه فى اكساب العلاقات الرسمية طابعا « محليا » بحيث يحتوى النسق هذه العلاقات دون أن تحدث به تغيرا جوهريا •

يتجلى التداخل بين نوعى الممارسة فى مظهرين :

الأول : احتواء كل منهما للآخرى ، واستخدام المصادر المتاحة فى أى منهما لتدعيم وتحقيق الغاية هنا وهناك •

الثانى : مستويات التعامل مع المشكلات والنزاعات التى تظهر داخل القرية والتى تشكل موضوع الممارسة الشعبية ، أو بالأحرى المستويات النظامية الرسمية •

إذا بدأنا بالمظهر الأول للتداخل نجد أن السلوك السياسى للصفوة فى القرية لا يعتبر سلوكا سياسيا رسميا خالصا ، بل يمكن احتواء هذا السلوك الرسمى داخل نطاق شعبى • وإذا تأملنا السلوك الانتخابى كسلوك سياسى رسمى نجد أن كلا من الناخب والمرشح يلتقيان فى سلوكهما الشعبى خلال العملية الانتخابية • فالناخب لا يعطى صوته لشخص ما بناء على حساب للأمر وإنما يعطيه إياه من واقع مكانة الشخص الاجتماعية فى نطاق البناء القائم • ومن ناحية أخرى ، فإن المرشحين - كما كشف لنا العرض الذى قدمناه فى مكان سابق من هذا الفصل - يخططون للترشيح ويمهدون للانتخابات بوسائل نابغة من ثقافة المجتمع وتراثه وليست نابغة من ثقافة فرعية خاصة بالانتخابات • أنهم يخلقون الاتفاق داخل « سبلهم » من خلال القسم على

المصحف (١٦) . كما أنهم يقومون بالدعاية يركزون على معايير المكانة والهبة والاحترام التي تفرضها الثقافة الشعبية . وعندما ينشب خلاف أو انقسام داخل جماعة معينة من المرشحين فإنهم يحلون بها بطريق شعبي من خلال مجلس عرفي إذا لزم الأمر . ولا يقتصر وجود السلوك السياسي الشعبي على الانتخاب بل يمتد إلى كل المسائل والقرارات التي تدخل في نطاق الممارسة الرسمية . فالمسائل والقرارات لا تناقش في ضوء افتراض المساواة ، وإنما تناقش بنفس الطريقة التي تفرضها الثقافة الشعبية في المناقشة ، أعني تقلص دور المعارضة واحترام رموز المكانة والسن والخبرة . وأخيراً نجد الشخص الذي ينخرط في الممارسة الرسمية يهتم بالجانب الآخر من الممارسة من أجل تدعيم موقفه السياسي . فنجد حريصاً على حضور المجالس العرفية ، حريصاً على المجاملات ، وعلى تقديم خدمات شخصية ، وعلى حل المشكلات اليومية للفلاحين . وهو بذلك يضمن رصيدهم للدخول بثقة في نطاق الممارسة السياسية الرسمية . وإذا ما ترك هذا الشخص الممارسة الرسمية ، فإن مجاله الدائم يصبح الممارسة الشعبية . كما أن هناك بعض الأفراد من الصفوة لا ينخرطون في الممارسة الرسمية ، ويدلون بدلهم في الممارسة الشعبية ، وهذا لا يعني انفصلاً بين الجانبين . فكل من السياسي الرسمي والسياسي الشعبي يقدم ما يملك من مصادر لخدمة الطرف الآخر . وفي ضوء ذلك يمكن القول بحق أن الممارسة السياسية الشعبية هي الوعاء أو القالب الذي تصب فيه الممارسة السياسية الرسمية .

ومن الناحية الأخرى ، فإن الممارسة السياسية الرسمية قد تظل برأسها أثناء الممارسة الشعبية . فالقائمون على شئون المجلس العرفي - على سبيل المثال - قد لا يجلسون في المجلس بصفتهم الاجتماعية فقط وإنما

---

(١٦) يوضع في بعض الأحيان فوقه بندقية أو مسدس ، وكانهم يقولون ضمناً بيننا وبين بعضنا المصحف أو البندقية ، الاتفاق أو الحرب هكذا يجب أن يقال .

بصفتهم السياسية أيضا • فحضور العمدة والشيخ وعضو مجلس الشعب أو بعض أعضاء المجلس المحلي في أى مستوى من مستوياته وجودا رسميا داخل المجلس العرفى مما يؤثر على الاطراف المتنازعة ليس في ذلك شك • وقد لا يقتصر الأمر على مجرد التأثير الرسمى ، بل قد يتعداه الى فرض شكل من أشكال القوة عندما تتأزم الأمور ، كما أن الجزاءات التى توقع قد يتولى تنفيذها أفراد مسئولون من الناحية الرسمية كالعمدة والشيخ • وهكذا يؤثر المستوى السياسى الرسمى على نظيره الشعبى ، وان كانت كمية التأثير التى يمارسها المستوى الشعبى على نظيره الرسمى أقوى بكثير من ذلك •

والظاهر الثانى للتداخل بين نوعى الممارسة يتصل بمستويات التعامل الرسمى بدءا من الشيخ والعمدة وحتى نقطة الجوليس وقسمه • فالشخص المتضرر يستطيع أن يلجأ الى شيخ البلد والى العمدة ونقطة الجوليس وقسم الجوليس الذى يمكن أن يحوله الى النيابة اذا تطلب الأمر • وهذا هو الخط الرسمى الذى يحدده القانون • وكن بالرغم من ان أولئك يمثلون جهات رسمية الا أنهم كثيرا ما يحاولون احتواء المشكلات والخلافات من خلال الحلول الشعبىة المتاحة • وهما لا شك فيه ان دور الحل الشعبى يقتصر كلما ارتفعنا الى أعلى عبر المستويات الرسمية ولكنه موحد على أى حال • فاذا بدأنا بشيخ القرية نجد انه نادرا ما يلجأ الى الطرق الرسمية فى حل المشكلات ، بل انه يسوى كل ما يرد عليه من مشكلات - وهى بسيطة - من خلال وساطته الشعبىة • ولقد ازداد هذا الدور الشعبى لشيخ البلد أهمية بعد أن تقلص دوره الرسمى وأصبح اطارا شكليا أكثر منه أى شىء آخر • ويذويع العهدة نفس النهج ، وان كان أكثر قدرة على التعامل الرسمى • فهو وان كان يستدعى الافراد من منازلهم بصفة رسمية ( عن طريق الخفير ) الا انه يحل معظم المشكلات من خلال الاساليب الشعبىة المتاحة : فهو يشكل لجنة من خبراء القرية تسمى « لجنة فض المنازعات » يوكل اليها حل بعض المنازعات التى تتطلب اصدار حكم معين خاص بالحدود

والإيراث أو غير ذلك ، وفي الكثير من الأحيان يقوم هو شخصيا أو أحد أتباعه بالوساطة بين الطرفين للتوصل الى حل ، أو يعقد في منزله أو في أى منزل آخر يتفق عليه مجلسا عرفيا لحل نزاع معين . وفي المواقف التى يتعذر فيها اتخاذ أى إجراء من هذه الاجراءات ، أو تحت رغبة الطرفين المتنازعين ، فإنه يقوم بتحويل المشكلة الى نقطة البوليس .

وعند مستوى البوليس سواء في النقطة المحلية أو في المركز فان الحل الشعبى مطروح أيضا . ففي أحيان كثيرة يتم الاتفاق مع ضابط النقطة أو مع المأمور على تسوية الأمر بالوساطة أو على عقد مجلس عرفي للمصالحة بين الطرفين . ولا يجد ضابط البوليس أو مأمور المركز في ذلك غضاضة . بل انهما يشجعان مثل هذه الحلول . ويمثل هذا الأسلوب الشعبى بالنسبة للبوليس أحد الوسائل الضابطة التى تحقق مزيدا من الأمن والاستقرار في النطاق المحلى . وكثيرا ما يتم عقد مجالس عرفية من خلال مأمور المركز في قاعة العمدة والمشايخ حيث يتم بعده كتابة محضر صلح يقدم الى النيابة . وقد تعقد مثل هذه المجالس العرفية حتى في الحالات التى تستمر فيها التفضية من الناحية الرسمية ، وذلك لمجرد السيطرة على المشكلة في نطاق الواقع اليومي بصرف النظر عما سيصدر فيها من أحكام .

ويشير ذلك العرض السريع لمظاهر التداخل بين الممارسة الرسمية والممارسة الشعبية الى دور هذا التداخل في خلق علاقات رأسية وأفقية بين جماعات الصفوة ، كما يشير الى مدى احتواء الممارسة الشعبية للممارسة الرسمية ، كما يشير أيضا الى الدور الذى تلعبه كل هذه العلاقات في إعادة انتاج النسق ككل وإلى عدم احداث أى تغيرات جوهرية فيه .